النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 642 | من 19 الى 25 فبراير 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

إدريس عدة:

ضيف العدد

التراجعات التي تستهدف حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة تنفذ خطوة خطوة، عبر مسارات متعددة، وفق استراتيجية شاملة وبرامج محكمة، لخدمة مصالح التحالف الطبقي الحاكم ورُعاته الدوليين. 15

النضال النسائي والاعتقال السياسي في المغرب

حين تتحول الدولة إلى هياكل مادية لقمع النضال التحرري 13

انتقائية الدولة في إعلان "الأقاليم المنكوبة":

عندما تتحول الفيضانات إلى معيار سياسي بدل أن تكون قضية عدالة مجالية 06

قوانين الشغل بالمغرب بين تآكل الحماية الاجتماعية وتقييد الفعل الاحتجاجي

09 08 07

كلمة العدد:

المخزن عقبة أمام مشروع بناء الدولة الديمقراطية

قد يبدو أن الدولة المغربية حققت بعضا من أهداف المخزن في استدماج جزء من نخب من الطبقات الوسطى واشراكها في هامش من مخططاته المحسومة سلفا. كما نجحت نفس الدولة من تيئيس جزء آخر من النخب ذات اتطعات التطلعات الفردية أو المستعجلة للتغييرعلى المقاس.

وذلك وفق ما تستوجبه الرهانات الهادفة الى تجديد وتدوير نخبة لها بعض المهارات التقنية أو التواصلية لتوهيم الصراع. وفي نفس الان،التخلص من عزلة المخزن وأحزابه السياسية وجمعياته المدنية،طمعا في احتواء التصدعات التي تنتج عن الحركات الاحتجاجية وتفادي الاصطدام المباشر مع حركات النضال الشعبي،خاصة مع توافر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحرية،والعدالة والمساواة والعيش الكريم لمختلف الفئات،ومنها التي عانت من الفقر والبطالة والهشاشة والطرد التسريحات الفردية والجماعية من العمل،وفئات أخرى من ضحايا سياسات التشغيل الذاتي و البرامج الترقيعية التي أرجعتهم الى البطالة محملين بديون المشاريع الفاشلة للدولة في مجال التشغيل.

قد تكون الدولة تستفيد من وضع الحاجز الواقي من الاحتجاجات المتصاعدة، بوضعها جهازا وسطيا من تلك النخب، التي تواجه في مناطقها مطالب السكان بفقر ميزانياتها ومحدودية صلاحياتها وحدود تدخلها،بعدما كانت الدولة قد تخلصت وتحللت من مسؤولياتها كاملة بتصدير الأزمة الى تلك المناطق مطالبة اياها عبر دستور2011 الممنوح بعد أن عمت احتجاجات حركة 20فبراير مختلف مدن وقرى المغرب،مطالبا اياها بتعبئة كل الموارد والامكانيات النادرة أصلا،لتدبير قضايا اجتماعية ملحة.

لقد كان لزاما عى الدولة المخزنية أن تجعل الرأي العام ينشغل بأطروحات وشعارات زائفة من قبيل الجهوية الموسعة أو المتقدمة التي لم تر النور حتى الآن،وبقيت ملهاة للعديد من النخب التي تبشر بها،بل ومنهم من يقدمها على أنها «مقدمة لاصلاح عميق للدولة،وتوزيع جديد للسلطة السياسية والاقتصادية بين المركز والجماعات التبرابية» نخبة تنتظر دورها ضمن امكانات الاستدماج واستقطاب المزيد من نخب الطبقات الوسطى،بمن فيهم من التحق بركب السياسة بشكل انتهازي،بعدما تم تبخيس العمل السياسي،التطوعي الجاد،وبعد تحويرها وتحويلها الى أداة للارتزاق والارتقاء الاجتماعي ضمن مسعى السلطة التي تحمي المال المكتسب،ولو كان غير شرعي،لهؤلاء الوسطاء المرتشين من النخب خدام المخزن.

نعود مرة أخى لنتساءل:هل يمكن للديمقراطية ان تقوم في المحيط (محليا،اقليميا،أوجهويا) وهي مفقودة في مركز الدولة؟

لعل طبيعة النظام السياسي السائدلا تقبل بالتداول واقتسام السلطة وغير مؤهلة لتوثيق روابط ديمقراطية مع ووسط المجتمع،غير مستقلة بقرارهاوفاقدة السيادة والمصداقية والثقة اللازمة المتبادلة مع المواطن الذي يتعامل بحرية واحترام لمؤسساته،انه نظام مستبد بالسلط وفي نس الآن غير قادر على توفير مخارج فعلية من أزمته البنيوية التي تتكاثف مع تعمق التبعية كما تتصاعد عند حدوث ببعض الكوارث الطبيعية.

بالتأكيد أن غياب الديمقراطية في بلادنا يقابله تنامي مختلف مظاهر الأزمة في كل المستويات:فقد المواطن الثقة في كل شيء،وانتشر العداء والعنف،وكل الأمراض الاجتماعية المترتبة عن الأزمة(هجرة خارج القانون أو الحريك،الاتجار في البشر،الدعارة،نصب واحتيال،فساد مؤسس...) كما تراجعت أدوار الجمعيات المدنية، والتربوية الجادة. وطبعت الخيانة والمتاجرة أغلب التنظيمات النقابية،بينما انهارت القيم المجتمعية وروح الانتماء للوطن دون نزعة شوفينية عصبوية.

أما الأحزاب المفبركة في مصنع المخزن والسياسة عموما،فقد وصلت درجة الصفر من الانحطاطوما نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة الا انذار وعبرة لمن يريد أن يعتبر،ويعود الى الرشد قبل فوات الأوان،انها وضعية حرب الكل ضد الكل،كان المخزن قد أعلن انطلاقتها،لكنه لن يستطيع أبدا،اعلان نهايتها،فقد وضعت الدولة مواطناتها ومواطنيها رهائن لدى الشركات المستفيدة من سياسات الخوصصة والتدبير المفوض،التي غالبا ما تكون تحت رعاية الشركات الكبرى متعددة الاستيطان...

لقد شهد العالم كيف انكشفف عجز الدولة المخزنيبية في توفير الحد الأدنى من البنيات التحتية الموجهة لفائدة الفقئات الشعبية لحمايتهم وتأمين حياتهم من الكوارث الطبيعية بين الزلازل و الفيضان وحرائق الغابات،بينما بينما تستعرض المنشآت الموجهة لخدمة الرأسمال الأجنبي وانشطة الواجهة من ملاهي أو مركبات رياضية ذات اللاستعمال اللحظي.

لم تستطع الدولة حتى اعلان جميع المناطق المعنية بالكوارث الا لماما واكتفى بالبعض منها فقط (منطقة الزلازل في الحوز،منطقة الفيضان في حوض اللوكوس و حوض سبو)بينما اقصاء مناطق واسعة متضررة بخلفية سياسوية انتقامية وبسبب العجز عن انصاف مجمل الفئات الشعبية والاحتفاظ بالمصالح الحيوية للكتلة الطبقية السائدة وسماسرة التأمين عن المخاطر.

الديمقراطية خيار لا يقبل التأخير وبواسطتها يكون الارتقاء بالناس من درجة الرعايا الى درجة المواطنات والمواطنين الأحرار.فالحسم الديمقراطي في طبيعة الدولة وعلائقها بالمناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية.وسيكون الاطار التنظيمي الأنسب لتلك العلائق هو «الدولة الديمراطية الفيدرالية» تكون علمانية ديمقراطية تحترم الصلاحيات الادارية والمالية للجهات ضمن تقسيم متكافئ وموزون يجمع بين الهوية وخصوصيات المناطق في نسق ديمقراطي متضامن.ولعل الديمقراطية المباشرة هي الحل الأنسب لمشاركة الناس في السياسة والحياة العامة ورد الاعتبار للجماهير ولنخبها ومثقفيها العضويين،لفتح أفاق جديدة وزرع الثقة بين الدولة وبين المجتمع دون تمييز أو تفريط وهذا يفترض تجاوز عقبة حقيقية أمام تقدم وازدهار بلادنا وهي عقبة النظام المخزني.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة أوروبا الغربية يطالب بوقف متابعة الناشطة زينب الخروبي وباحترام الحريات

تلقى المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة أوروبا الغربية ببالغ القلق خبر توقيف الناشطة الشابة زينب الخروبي، إحدى ناشطات حراك "جيل زد GENZ 212" بباريس، فور وصولها يوم 12 فبراير 2026 إلى مطار المنارة بمراكش، قبل أن يتم نقلها إلى الدار البيضاء وإخضاعها لتدابير الحراسة النظرية لدى الفرقة الوطنية.

إن هذا التوقيف الذي تم بمجرد نزولها من الطائرة، دون تقديم توضيحات رسمية للرأي العام حول أسبابه وخلفياته، يعيد إلى الواجهة واقع التضييق على الحريات، ويؤكد أن المقاربة الأمنية ما تزال هي الجواب الجاهز لكل صوت شبابي اختار أن يعبر سلميا عن رأيه، ولو كان ذلك خارج أرض الوطن.

لقد تابعنا مشاركة زينب الخروبي في وقفات سلمية بفرنسا دعما لمطالب اجتماعية وسياسية، وهي وقفات لم تسجل فيها أي أعمال عنف أو تخريب،وبالتالي فإن أي متابعة على خلفية تعبيرها السلمي عن رأيها لن تكون سوى حلقة جديدة في مسلسل ترهيب الأصوات المنتقدة، ورسالة تخويف موجهة إلى شباب الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وقد تقرر متابعة الناشطة زينب الخروبي في حالة سراح مؤقت، مع إدراج ملفها بجلسة 26 فبراير 2026، حيث تتابع بتهم تتعلق بالتحريض على ارتكاب جنح عبر الإنترنيت، والتحريض على التظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ندن نعتبر أن هذا الاعتقال تعسفي، والغرض منه هو مصادرة حرية الرأي والتعبير، مما يستوجب توقيف المتابعة في حقها وإسقاط التهم الموجهة إليها.

كما يعبر المكتب الجهوي عن تضامنه مع معتقلي "جيل الزيد"، ويجدد مطالبته بإطلاق سراحهم ووقف كل أشكال المتابعة ذات الخلفية السياسية التي تستهدف هذا الشباب.

وندن نذكر بالوضعية التي يعيشها العديد من المغاربة في الخارج، وخصوصا من نشطاء حركة 20 فبراير وحراك الريف، الذين لا يستطيعون زيارة بلدهم أو لقاء عائلاتهم خوفا من الاعتقال أو المتابعة.

وهي وضعية تمس بشكل مباشر الحق في التنقل وحرية التعبير، وتكشف حجم الهوة بين الشعارات الرسمية والواقع الملموس.

إن اعتقال شابة بسبب نشاط احتجاجي سلمي يفضح زيف الادعاءات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويكشف تشدد الخناق على الحقل السياسي والإعلامي في مواجهة المعارضين أفرادا وهيئات وحركات.

ما يجري اليوم يفرض على القوى المناضلة، وخصوصا اليسارية والديمقراطية، مسؤولية مضاعفة لتوحيد وتنسيق جهودها، وبناء أدوات نضال جماعي واع ومنظم، قادر على مواجهة هذا التغول، والدفاع عن الحريات، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

وعليه، فإن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة أوروبا الغربية :

- يعبر عن تضامنه الكامل واللامشروط مع زينب الخروبي ومع عائلتها ورفاقها.
- يعبر عن تضامنه مع معتقلي "جيل الزيد GENZ 212" وكافة معتقلي الرأي.
- يطالب بوقف المتابعة في حق زينب الخروبي وإسقاط التهم المرتبطة بالتعبير السلمي عن الرأي.
- يجدد دعوته إلى ضمان حق أفراد الجالية في التنقل الآمن دون خوف، ووضع حد لكل أشكال التضييق التي تستهدف نشطاء الداخل والخارج.

إن قضية زينب الخروبي ليست معزولة، بل هي عنوان لمرحلة تتطلب مزيدا من اليقظة والتنظيم ووحدة الصف الديمقراطي. فالحرية ليست منة من أحد، وهي لا توهب ولاتمنح، بل تنتزع بالصمود وبالنضال.

الحرية لكافة معتقلي الرأي بالمغرب.

عن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي - جهة أوروبا الغربية
13 فبراير 2026

تأجيل محاكمة مناهضي التطبيع

أجلت محكمة الإستئناف بالرباط ، يومه الإثنين 16 فبراير 2026 محاكمة نشطاء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وعددهم 13 مناضلا في ملف كارفور الى يوم الإثنين 30 مارس 2026.

ومعلوم أن 13 مناضلا من مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، متابعين من طرف المحكمة الابتدائية بسلا على خلفية الاحتجاج السلمي، تنظيم وقفة يوم 25 نونبر 2023، أمام متجر "كارفور" بسلا. هذه الشركة التي تستثمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقدم دعما اقتصاديا ملموسا وهاما للاحتلال الصهيوني، ويعلم العالم كله بفضائح تبرعها لصالح جيشه الذي يفتك بالشعب الفلسطيني.

للتذكير فقد لجأت القوات العمومية إلى استعمال القوة لفض الوقفة المشار إليها، حيث كسرت وحجزت مكبرات الصوت ومزقت وصادرت بعض اللافتات والأعلام الفلسطينية، وعنفت عددا من المشاركين والمشاركات، وتم طبخ ملفات لثلاثة عشر مناضلا والشروع في المحاكمة ابتداء من جلسة 21 مارس 2024 بتهم المشاركة في تظاهرة غير مصرح بها والتحريض على التظاهر.

وقد سبق أن قضت المحكمة الابتدائية بسلا، اليوم الخميس 26 دجنبر 2024، بإدانة 13 ناشطا من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، حيث تم الحكم عليهم بالحبس 6 أشهر موقوفة التنفيذ، بعد أشهر من التأجيل.

الإدارة بين منطق السلطة وروح المرفق العمومي، ووقفة احتجاجية بوجدة

نظمت نقابة الشبيبة والرياضة بوجدة، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية صباح يوم الأربعاء 18 فبراير 2026 أمام مقر المديرية الجهوية بوجدة، احتجاجًا على ما وصفه المكتب المحلي باختلالات في تدبير الشأن الإداري داخل المديرية، ودفاعًا عن كرامة الموظفات والموظفين وصونًا لحرمة المرفق العمومي.

هذا الاحتجاج يعكس معطيات مقلقة حول نمط التدبير الإداري، لا يقتصر على حادث معزول، بل يتضمن سلسلة من الاختلالات مثل:

تسجيل حالات عنف معنوي في حق بعض الأطر.

خلط الشخصي بالإداري.

اعتماد الانتقائية في إسناد المسؤوليات ومنع بعض الموظفين من التباري على المناصب.

فرض قرارات مفاجئة دون إشراك المعنيين، وتغييرات مفاجئة في أماكن الموظفين، إلى جانب اختلالات في مساطر التوثيق.

مثل هذه الممارسات، إن ثبتت، لا تؤثر فقط على نفسية الموظف وكرامته، بل تنعكس مباشرة على مردودية المرفق العمومي وجودة الخدمات الموجهة للشباب والفاعلين الجمعويين. فالاحترام المتبادل داخل الإدارة هو شرط لبناء الثقة وتحقيق فعالية الخدمات العامة.

وخلال الوقفة، رفع المشاركون شعارات تطالب بـ:

فتح تحقيق إداري شفاف ونزيه.

ترتيب المسؤوليات القانونية.

الالتزام بالقوانين وضمان بيئة مهنية قائمة على الحوار والمسؤولية واحترام الحقوق.

يعكس هذا التحرك النقابي الدور المؤسساتي للاتحاد المغربي للشغل في حماية حقوق الموظفين وتعزيز التوازن داخل المرفق العمومي. الإدارة ليست ملكًا لأحد، بل هي ملك للمجتمع، وشرعيتها تُستمد من احترامها للقانون وخدمتها للصالح العام. قوة المسؤول ليست في فرض القرارات، بل في القدرة على إقناع فريقه بعدالته، وهيبة الإدارة لا تُبنى على الصرامة، بل على الإنصاف وحماية كرامة الموظف، مما يضمن في النهاية كرامة المرفق العمومي ذاته.

وجدة في 18فبراير 2026

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي أوقفوا الاعتقالات.. الحرية لشباب «جيل z» وكافة المعتقلين السياسيين

يتابع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، باستهجان شديد وغضب عارم، إقدام السلطات القمعية بمدينة الدار البيضاء على اعتقال الرفيق خليف محمد، الناشط في حراك «جيل زيد»، بعد اقتحام منزله وحجز هاتفه وحاسوبه الشخصي، في انتهاك صارخ لحرمة البيت وللحقوق الأساسية.

إن هذا الاعتقال التعسفي الجديد ليس حدثاً معزولاً، بل يأتي تتويجاً لحملة مسعورة وممنهجة تستهدف خنق أصوات الشباب، وتشنها الأجهزة الأمنية عبر سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات الصورية التي طالت عشرات النشطاء من شباب «جيل زيد» وعموم المدونين والأصوات الحرة.

وبناءً على ما سبق، فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي يعلن للرأي العام ما يلي:

- يدين بأشد العبارات اعتقال الناشط خليف محمد، ويعتبره استمرارا لسياسة تكميم الأفواه والانتقام من الدينامية النضالية التي أطلقها شباب هذا الجيل.
- يشجب استمرار الدولة في المقاربة الأمنية الصرفة في التعاطي مع المطالب العادلة للشباب المغربي، عبر تلفيق التهم والمحاكمات المراطونية الصورية.
- يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع الرفيق خليف محمد ومع كافة معتقلي «جيل زيد» وعائلاتهم التي تكتوي بنار هذه الاعتقالات الظالمة.
- يطالب بالإفراج الفوري والـلا مشروط عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ووقف المتابعات القضائية الكيدية.
- يدعو كافة القوى المناضلة، من تنظيمات شبابية، سياسية، نقابية وحقوقية، إلى نبذ التشتت والعمل الوحدوي الميداني لتشكيل جبهة قوية تفرض إطلاق سراح المعتقلين وتتصدى للهجمة القمعية الشرسة.

لن نركع.. والمجد للمقاومة

عن المكتب الوطني

15 فبرابر قافلة للتضامن ولدعم يستوجب تقويته

مأساة عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس تنادي كل الضمائر للدعم والتضامن

يوم الأحد 15 فبراير 2026، استجابت الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والطلابية والشبابية لدعوة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس، والمشاركة في القافلة الوطنية الداعمة لهم ولمعركتهم التي انطلقت في أكتوبر 2016 وتراوحت محطاتها النضالية ما بين الاعتصام الطويل أمام بوابة الشركة ووقفات أمام عمالة مكناس ومسيرات في شوارع المدينة، والتنقل بين الفينة والأخرى إلى باب إحدى المحاكم إما بفاس (محكمة الاستئناف التجارية) أو أمام محاكم مكناس حيث مثول العاملات والعمال أمامها على خلفية شكايات كيدية متعددة المشتكين. ووصولا بالمعركة العمالية البطولية إلى محطة الاعتصام المفتوح منذ عام ونصف أمام احد الفنادق المملوك لباطرون الشركة التي اشتغلوا داخلها بما يعني كلمة اشتغال من معاني الاستغلال الرأسمالي المكثف لمدد تتراوح بين 30 و40 سنة.

القافلة الوطنية التضامنية التي نُظمت يوم الأحد 15 فبراير ابتداء من السَاعة 12 زوالا انصهر فيها وبصوت واحد الشبيبي والطلابي والسياسي والحقوقي والنقابي وكانت موحدة في الشعار والكلمة والانضباط الاحتجاجي الذي لم يضع أمامه هدفا إلا نصرة قضية عاملات وعمال شركة سيكوميك ودعمهم /ن لانتزاع مطالبهم /ن الاجتماعية والشغلية والحق في حياة كريمة؛ هذا هو المضمون الذي وحد المتضامنين الذين التحقوا بالمعتصم العمالي وسط مكناس، و جابوا أهم شوارعها وصولا إلى باب عمالة مكناس، بنظام وانضباط واعد. هناك وختاما لهذه المحطة، تناول الكلمة كل من منسقة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس(الرفيقة خديجة عيناني)، والمكتب النقابي لشركة سيكوميك، وتمت تلاوة نداء اللجنة الوطنية من طرف الرفيق معاد الجحري (نائب المنسقة الوطنية..) وفي الأخير تناولت الكلمة عبارة على شهادة إحدى العاملات ضحايا الافتراس الرأسمالي للشركة وقالت في شهادتها ما يدمي القلوب ويوقظ الضمائر، وعبرت بلغة شعبية مفهومة جدا وبسيطة ومؤثرة، عن مدى المعاناة التي يمرون بها في معتصمهم الأخير الذي تجاوز السنة والنصف، حيث توالت على تعذيبهم كل الظروف الطبيعية القاسية من برد وشتاء ورياح داخل خيامهم البلاستيكية وحر الصيف وقسوته في نفس المكان، لكن وفي كل مرة تؤكد أن كل ذلك يهون أمام إصرارهن وإصرارهم على استرجاع حقوقهم/ن. وفي السياق ذاته كانت العاملة /الشاهدة على المأساة تذكر أنهن لم يكن وحدهن من يعاني من الظروف القاسية التي لازمت الاعتصام، بل إن أطفالهن وبيوتهن دفعت نفس الفاتورة الباهضة للنضال في سبيل استرجاع الحقوق المادية والاجتماعية، و ما ترتب عن ذلك من عدم الاستقرار الأسري والدراسي والذهني، وختمت مداخلتها المؤثرة بقطع الوعد على مواصلة النضال ومكابدة التعب وقطع الطريق أمام التيئيس والملل.

المصطفى خياطي

كلمة المكتب النقابي لعاملات وعمال «سيكوم سيكوميك»

بإسم عاملات وعمال سيكوم - سيكوميك، نحيي كل المشاركين والمشاركات في هذه القافلة التضامنية معنا، من إطارات سياسية، نقابية وجمعوية، ومن مناضلين ومناضلات عن الدعم والمساندة لمعركة الكرامة التي دخلت سنتها الخامسة ضد الطرد والتشريد، بما في ذلك خطوة الإعتصام المفتوح لتسعة عشر شهرا في ظل شروط قاسية، واستهتار تام لمصيرنا ومصير أسرنا من طرف المسؤولين.

معركة نخوضها ضد استهدافات الرأسمال الذي كثف من هجومه علينا كطبقة عاملة، موسعا دائرة البطالة والتشريد في صفوفنا بإضافة 450 عاملة وعامل بشركة « نماطيكس» (Namtex) و 400 آخرين من شركة « نيكا صارل» (Nika Sarl) بطنجة - على سبيل المثال لا الحصر -.

إن صمودنا طيلة هذه المدة في وجه الرأسمال وسلطته، رغم انعدام الشروط المادية وقساوة الطبيعة، نستمده من قناعتنا بخيار النضال لتحقيق مطالبنا، ومن إصرارنا على عدم التفريط في قضيتنا؛ كما نستمده من دعم ومساندة المناضلين والمناضلات المقتنعين بقضايا الطبقة العاملة ورسالتها التاريخية.

هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها ولازالت «لجنة الدعم المحلية» من أجل إسناد معركتنا، وإلى الخطوات التي قامت وتقوم بها «لجنة الدعم الوطنية»؛ والتي من نتائجها تنظيم هاته القافلة التضامنية الوطنية نحو معتصمنا.

كما لا يفوتنا أن نحيي جميع المشاركين والمشاركات في هذا العرس النضالي، ونثمن فيهم/ فيهم تكبد عناء السفر للوقوف بجانبنا وضم أصواتهم إلى جانب صوتنا ضد الطرد والتشريد، ضد القمع والتجويع.

ودمتم ودمنا للنضال أوفياء.

مكناس في: 13/02/2026

شهادة مشارك في القافلة

اليوم، وأنا أشارك في قافلة تضامنية مع عاملات وعمال سيكوم سيكوميك بمكناس، المطرودين تعسفياً منذ ست سنوات، والمعتصمين أمام فندق الريف الذي يملكه مشغّلهم، عاد بي الزمن إلى معارك سهل سوس؛ تلك المواجهات الشرسة التي خاضها العمال ضد مستغلين زراعيين مغاربة وأجانب، وانتهت – في كثير من الحالات – بطرد آلاف العاملات والعمال تحت ذرائع «أزمات» مُعلنة، لا يسندها واقع، تُتّخذ غطاءً قانونياً للتخلص من اليد العاملة بعد استنزاف عرقها.

وخلال إحدى الكلمات المؤثرة، روت عاملة مطرودة أن المشغل، وفي سياق حوار مع لجنة للتواصل بينه وبين المكتب النقابي، تلقى دعماً مالياً من الجهة – يُقال إنه بلغ أربعمائة مليون (سنتيما، والتفصيل هنا ليس جوهريا) – بدعوى مساعدته على تجاوز أزمة. غير أن ما تلا ذلك كان تنصّلاً من الالتزامات، وإغلاقاً جديداً لأبواب المعمل في وجه العاملات والعمال، ليتحوّلوا إلى معتصمين أمام الفندق، يطالبون بإنصاف بسيط: إما العودة إلى العمل، أو تعويض عادل وفق مقتضيات مدونة الشغل، رغم ما يعتريها من نقائص.

تنص ديباجة مدونة الشغل، في روحها ومقاصدها، على أن تكون أحكامها «لما فيه مصلحة العامل». غير أن السؤال الجوهري يظل: من يُلزم المشغّل بتطبيق تلك الأحكام؟ فأول باب يطرقه العامل هو مفتشية الشغل، التي حُدِّد دورها – قانوناً – في الوساطة أكثر من الردع، دون أدوات ضغط فعّالة تُجبر المشغّل على الامتثال. ثم تُحال الملفات إلى لجان البحث والمصالحة، فالحوار الوطني، قبل أن تنتهي – إن لم تُحل – إلى أروقة المحاكم، حيث قد تمتد الجلسات سنوات، فيتحول الحق إلى مسار مرهق، لا يملكه إلا من يملك نفساً طويلاً أو قدرة على الاعتصام والاحتجاج.

في المقابل، يحظى ربّ العمل بتيسيرات مادية ومعنوية باسم «تشجيع الاستثمار»: دعمٌ، وتحفيزات، ومرافقة، وتسهيل في تدبير الأزمات. أما العامل، الذي يدفع من صحته ووقته وقوت يومه، فيُترك لأجرٍ زهيد قد لا يفي بالحاجات الأساسية.

إن الحديث عن مراجعة مدونة الشغل يجب أن ينطلق من سؤال العدالة الاجتماعية لا من ضغط المصالح. ومن منظور عملي، قد يكون من اللازم التفكير في آلية تضامنية مُلزمة، على شكل اقتطاعات إضافية يتحملها المشغل – على غرار اشتراكات التقاعد والتعويضات العائلية – تُودع في صندوق خاص للأزمات، يُدبَّر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو هيئة مستقلة، ويُجعل شرطاً من شروط إحداث المقاولات. بذلك نضمن حداً أدنى من الحماية في حالات الإغلاق أو الطرد الجماعي.

كما أن تمكين مفتشية الشغل من صلاحيات زجرية فعّالة، وتقوية آليات المراقبة، من شأنه أن يُعيد التوازن إلى العلاقة الشغلية. والأفق الأبعد يظل في إشراك العامل في مسارات الإنتاج وشفافية الأرباح، بما يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة ويحدّ من الاحتقان.

غير أن أي إصلاح سيظل منقوصاً إن لم تستعد الحركة النقابية استقلالها وفاعليتها، بعيداً عن البيروقراطية أو التواطؤ. فالنقابة، في جوهرها، وُجدت لتحمي من تمثلهم، لا لتوقع باسمهم ما يضرّهم. ورغم كل ذلك، يظل في الصفوف رجال ونساء أحرار، يصونون المعنى الحقيقي للعمل النقابي، ويُبقون جذوة الأمل حيّة.

تحية إجلال وإكبار لعاملات وعمال سيكوم سيكوميك.

إن نضالكم ليس معركة مطلبية عابرة، بل شهادة على زمن تُختبر فيه القيم. تناضلون من أجل أجيال قادمة، وتكشفون زيف الشعارات حين تفرغ من مضمونها. وإن طال الطريق، فالحق لا يموت ما دام وراءه مطالب.

عبدالله أو الشيخ
من عمق الجراح

قافلة وطنية إلى مكناس لإنصاف 660 عاملاً...

تصعيد جديد في ملف سيكوم/سيكوميك وسط استمرار المتابعات القضائية

قررت اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك تنظيم قافلة وطنية تضامنية إلى مدينة مكناس، يوم الأحد **15** فبراير **2026**، في خطوة تصعيدية جديدة لدعم العاملات والعمال في معركتهم المستمرة منذ سنوات من أجل إنصافهم واحترام حقوقهم القانونية والنقابية.

وجاء هذا القرار عقب اجتماع عقدته اللجنة الوطنية يوم الخميس 22 يناير 2026، خُصص لتدارس مستجدات الملف، خاصة ما يتعلق بالشق القضائي، حيث سجل البلاغ الصادر عن الاجتماع صدور حكم ببراءة المكتب النقابي في أحد الملفات، في وقت ما تزال فيه متابعته جارية في ثلاثة ملفات أخرى، إضافة إلى متابعة عدد من العاملات.

وأدانت اللجنة الوطنية بشدة ما وصفته بـ"المتابعات والتهم الكيدية" الموجهة ضد العاملات والعمال ومكتبهم النقابي، منوهة في الآن ذاته بهيئة الدفاع التي تعززت بانضمام المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، معتبرة ذلك دعماً نوعياً لمسار الدفاع عن حقوق المتضررين.

وفي سياق متصل، أبرز البلاغ استمرار الاعتصامات والمداومات والوقفات الاحتجاجية التي يخوضها العمال والعاملات في ظروف مناخية قاسية، تتسم بالبرد القارس، مقابل ما اعتبره "غياباً للتفاعل الجدي" من طرف وزارة التشغيل، التي لم تبادر بعد إلى تحديد موعد لقاء مع الوزير، رغم الوعود التي قُدمت خلال اللقاء الأولي مع وفد اللجنة الوطنية عقب الوقفة الاحتجاجية أمام الوزارة يوم 25 دجنبر 2025.

وأكدت اللجنة أنها تواصل مساعيها للتواصل المباشر مع المؤسسات الرسمية من أجل تحمل مسؤولياتها، إلى جانب تعبئة القوى الديمقراطية والسياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية لحشد مزيد من الدعم والإسناد لهذه المعركة.

ووجهت اللجنة الوطنية نداءً مفتوحاً إلى مختلف القوى المناضلة والمناصرين لحقوق الإنسان، نساءً ورجالاً، من أجل المشاركة المكثفة في القافلة الوطنية المرتقبة إلى مكناس، تعبيراً عن التضامن العملي مع عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك، وعددهم 660 عاملا وعاملة، في ملف وصفته بـ"العادل والمشروع" والذي طال أمده واستمرت معه معاناة المتضررين.

ويُنتظر أن تشكل هذه القافلة محطة نضالية جديدة في مسار هذا الملف الاجتماعي الشائك، ورسالة ضغط ميداني من أجل تسريع إيجاد حل منصف يضمن الحقوق ويعيد الاعتبار للعاملات والعمال المتضررين.

في ذكرى مأساة 8 فبراير 2021 بطنجة: استغلال، استشهاد وصراع طبقي مستمر

في 8 فبراير 2021، فُجعت الطبقة العاملة بطنجة بخبر وفاة/ استشهاد 28 عاملة نسيج، غرقا داخل إحدى البؤري الاستغلالية، وهي عبارة عن قبو إحدى الفيلات كان صاحبها يستخدمها لإقامة معمل قيل عنه سري. صحيح أنه غير مصرح به وغير قانوني ولا يخضع لإجراءات وقوانين مدونة الشغل، ولكن لم يكن سريا بالنسبة لعيون السلطات المخزنية التي تطال كل صغيرة وكبيرة عن حياة الناس وأعمالهم وعائلاتهم.

نستحضر في هذا المقال ذكرى هذه الفاجعة وحصيلتها الثقيلة من حيث عدد الضحايا؛ ضحايا الافتراس الرأسمالي والاستغلال الطبقي قبل أن يكونوا ضحايا غرق القبو (المعمل) بسبب غزارة الأمطار واستهتار السلطات المخزنية ومالك الفيلا/المعمل الذي نتج عنه (عن قصد) محاباة الرأسمال والبرجوازية على حساب سلامة وأرواح ومصالح الطبقة العاملة.

إنها مناسبة، والمناسبة شرط وقياس حول مدى استيعاب السلطات المخزنية والقضاء لخطورة التلاعب بالقوانين - على علاتها - ودوسها وضعف/إضعاف آليات المراقبة تجاه الباطرونا والرأسمال والبرجوازية.

8 فبراير في المغرب كان يجب أن يصبح يوما نضاليا عماليا مثل 8 مارس وفاتح ماي سيما وأن الطبقة العاملة المغربية ما فتئت تتعرض لأبشع مظاهر الاستغلال في مواقع الإنتاج الصناعية والفلاحية، لا من حيث حوادث الشغل داخل هذه المواقع ولا من حيث حوادث السير/الشغل وخصوصا في ضيعات مناطق اشتوكة أيت بها والغرب.... والطبقة العاملة المغربية تعيش هذه الجراح، فإنها لن تتخلص من جشع واستهتار وتواطؤ السلطات المخزنية وما لم تتملك أداتها السياسية المستقلة وتنخرط فيها بكل قوة من أجل المرافعة السياسية بموازاة انخراطها في الإطار النقابي من أجل المرافعة الاقتصادية.

صحيح ان القضاء في دجنبر 2021 أصدر حكمه بالسجن النافذ (سنة ونصف) في حق صاحب المعمل «السري»، و غرامة وتعويض لعائلات الضحايا، لكن هل تم إنصاف الطبقة العاملة عموما وهل تم إنزال قوانين استباقية لحماية سلامة العاملات والعمال؟

المصطفى خياطي.

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تتضامن مع نضالات واحتجاجات الشغيلة التعليمية من أجل مطالبها العادلة والمشروعة

في ظل استمرار الهجوم الممنهج على الحقوق والمكتسبات التاريخية للشغيلة التعليمية، وتواصل السياسات التي تعمق الهشاشة المهنية والاجتماعية وتضرب الاستقرار الوظيفي وتكرس الحيف والتمييز بين فئات نساء ورجال التعليم، يتابع المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE بقلق وغضب شديدين تصاعد الاحتقان داخل قطاع التربية والتكوين، وما يواكبه من معارك نضالية متواصلة دفاعا عن الكرامة والحقوق المشروعة.

وإذ نعتبر أن ما تشهده الساحة التعليمية اليوم ليس سوى نتيجة مباشرة لسياسات لا شعبية ولا اجتماعية، ولمنطق تدبيري قائم على التنصل من الالتزامات والاتفاقات المبرمة مع الحركة النقابية، وتجاهل المطالب العادلة للشغيلة التعليمية، فإنه يعلن للرأي العام التعليمي والوطني ما يلي:

يحيي عاليا المعارك النضالية داخل قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي

يحيي التنسيق النقابي الخماسي للأساتذة المبرزين على إضرابهم أيام 17،18 و19 فبراير 2026 مع وقفة مركزية أمام مقر وزارة التربية الوطنية يوم 18 فبراير2026 دفاعا عن حقوقهم وصونا لمكانتهم الاعتبارية ورفضا لكل أشكال التهميش.

يعلن تضامنه الكامل مع أساتذة التعليم الأولي في إضرابهم الوطني يوم الثلاثاء 17 فبراير 2026 مرفوقا بوقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية احتجاجا على أوضاع الشغل الهشة وغياب الاستقرار المهني والاجتماعي والاستغلال المقنع.

يقدم دعمه المطلق للعرضيين سابقا فوج 2007، متقاعدين ومزاولين، في وقفتهم الاحتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يوم الثلاثاء 17 فبراير 2026، دفاعا عن حقوقهم المشروعة وجبر الضرر الذي طالهم.

يساند بقوة المتصرفين ضحايا الترقيات لسنوات 2021 و2022 و2023 في نضالهم من أجل رفع الحيف وجبر الضرر وتحقيق الإنصاف الإداري والمهني

يدين بشدة استمرار المقاربة التدبيرية التي تقوم على التسويف والتمييز والتراجع عن الحقوق، ويحمل الوزارة الوصية كامل المسؤولية فيما آلت إليه أوضاع القطاع من احتقان غير مسبوق.

يؤكد على ضرورة توحيد نضالات الشغيلة التعليمية وتعزيز جبهة نضالية موحدة قادرة على فرض الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة.

يطالب الحكومة ووزارة التربية الوطنية بالاستجابة الفورية والعادلة لكافة المطالب الملحة (التعويض التكميلي لأساتذة التعليم الابتدائي والاعدادي والمختصين التربويين والاجتماعيين والمتصرفين الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية ، تقليص عدد ساعات العمل لهيئة التدريس، التعويض عن العمل بالمناطق النائية ، النظام الأساسي للمبرزين ، التعويض الخاص للمساعدين التربويين وحذف الدرجتين 04 و05 وإقرار الترقية بالشهادة للمساعدين التربويين والأطر المختصة داخل إطارهم ، إنصاف ضحايا المادتين 81و 87 ، تسريع معالجة ملفات العرضيين عامة وفوج2007 خاصة ومنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة مدارس.كم، والمقصيون من الأثر الإداري والمادي متقاعدون ومزاولون على أرضية اتفاق 26 أبريل 2011، وخريجي المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ، والملحقين من قطاع السياحة ، إنصاف وجبر ضرر المتصرفين التربويين ضحايا الترقيات برسم سنوات 2021و2022و2023، الإسراع بالتسوية الادارية والمالية لوضعيات الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد من ترسيم وترتب وتعويض تكميلي وترقيات الامتحان المهني برسم سنتي 2023 و2024 والتعويضات العائلية والتعويض عن المنطقة والتعويض عن التكليف بمهام الادارة التربوية، مطالب المهندسين العاملين في القطاع، الإسراع بتسوية ملفات المعنيين 37 و75 و76 و77 و85، تمتيع فوجي 2022-2024 و-2023 2025 مفتشي التعليم بسنتين حزافيتين تبعا للمادة 76، اعتماد01/01/2024 كتاريخ للتسوية الإدارية والمالية للناجحين/ات في المباراة المهنية برسم 2025، إدماج فوري لأساتذة التعليم الأولي والمشرفين التربويين والأطر الإدارية في الوظيفة العمومية، مطالب رؤساء المصالح والأقسام بقطاع التربية الوطنية، الصرف الفوري لمستحقات الاساتذة العاملين في مؤسسات «الريادة»)، بما يحفظ الكرامة المهنية ويحقق العدالة الوظيفية.

يؤكد على التزام الجامعة الوطنية للتعليم FNE بمواصلة دعم وإسناد كافة الأشكال النضالية المشروعة، والانخراط في كل المبادرات الوحدوية للدفاع عن المدرسة العمومية وعن الحقوق الاجتماعية والمهنية للشغيلة التعليمية.

إن الجامعة الوطنية للتعليم FNE، وهي تعلن هذا الموقف الواضح، تؤكد أن الدفاع عن حقوق نساء ورجال التعليم هو دفاع عن كرامة المدرسة العمومية وعن الحق الشعبي في تعليم عمومي مجاني وجيد، وأن خيار النضال الوحدوي المسؤول سيظل الطريق الأساس لفرض التغيير والإنصاف.

عاشت وحدة الشغيلة التعليمية
عاشت نضالاتها المشروعة
ولا تراجع عن الحقوق والمكتسبات

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE
الرباط 16 فبراير 2026

بعض التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 19)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بمناطق الصراع – ببعض بلدان إفريقيا

الهاشمي كبدة

إن القارة الإفريقية كتلة مركبة. فالمستكشفون الغربيون صنفوها إلى ثلاثة مناطق رئيسية: الضفة الجنوبية للبحر المتوسط موطن حضارات عدة؛ منطقة جنوب الصحراء الكبرى السمراء والمجهولة؛ شرق إفريقيا وحوض النيل المرتبطان حضاريا بآسيا. غير أن خضوعها للاستعمار الغربي عمل على تعديل وتطوير الخريطة المرسومة. وعليه فإن ملامسة نشأة وسيرورة الحركة النقابية بها يقتضي الأخذ بعين الاعتبار، فضلا عن التنوع الجغرافي والبشري، الاستعمار بشكليه الاستيطاني والاستغلالي، وأنماطه السبعة: الألماني، البلجيكي، والبريطاني، والإسباني، والفرنسي، والإيطالي، والبرتغالي. ولقد ارتبطت نشأة هذه الحركة بظهور الطبقة العاملة المشتغلة بالمستعمرات بالعديد من القطاعات الإنتاجية لاسيما المناجم، السكك الحديدية، الزراعة، الإدارة... وتنظمت في انطلاقتها في جمعيات عمالية أو في رابطات التكافل الاجتماعي. وعرفت تطورا بتأثير من نقابات مراكز الدول المستعمرة خاصة بريطانيا وفرنسا. وقادت حركات احتجاجية انصبت في البدء على حقوق شغلية منها المساواة في الأجور بين الشغيلة الأوروبية ونظيرتها الأفريقية، وتحسين ظروف العيش... لكن بعد الحرب العالمية الثانية انتقل نضالها إلى الاحتجاج السياسي حيث لعبت دورا محوريا في إنهاء الاستعمار(1). وهذا ما سأقف عليه لما أتطرق في حلقات قادمة لعلاقة الحركة النقابية بحركات التحرر الوطني. ومع إدراكي لصعوبة الشمولية في تناول الفعل النقابي بكافة بلدان إفريقيا، أركز على ثلاثة تجارب: الأولى في طرفها الجنوبي مع الحركة العمالية في جنوب إفريقيا، والثانية في غربها مع العمل النقابي في بعض المستعمرات الفرنسية والبريطانية، والثالثة في شمالها مع الحركة النقابية الجزائرية، على أن أعود في حلقات لاحقة لتناول تاريخ وسيرورة التنظيم النقابي بالمغرب.

باعتبارها مخزون هائل من المواد الخامة، وبخضوعها للحكم «الشاحب»(a) لأكثر من ثلاثة قرون، وبكونها بلد المفارقات والإمكانات الهائلة والمواجهات، تمتعت جنوب أفريقيا بتاريخ نقابي حافل. فقد نشأت الحركة النقابية في هذا البلد في الإطار الحرفي، إذ كان أول تكتل عمالي معروف هو تكتل عمال الطباعة في الكاب، الذي تأسس في 1841. وشكلت النقابات الإنجليزية، مثل نقابات التقنين (العصبة البريطانية المختلطة للمهندسين) أو نقابات النجارين (العصبة المختلطة للنجارين)، فروعًا لها في إقليمي الكاب والناتال. ومنذ البداية، واجهت الحركة النقابية في جنوب أفريقيا، التي أسسها البيض، قضية العنصرية. وظهر نهجان نقابيان متنافسان: أحدهما كان منسجما مع توجهات النظام ومؤيدا لاحتكار البيض للسلطة والثروة، والآخر كان عمليا ومستقلا سياسيا. وعلى أي، كانت النقابات منشغلة بنظام للتكوين المهني الكفيل بالحفاظ على تأهيل خاضع للرقابة الذاتية وبانتظام أعداد المتقدمين إليه(2).

بعد الحرب العالمية الأولى، وطن بالبلد نمط الإنتاج الضخم، لا سيما في الصناعات التعدينية، وتراجع تأهيل اليد العاملة، وتقلص حجم العضوية في النقابات، وانخفضت الأجور. وفي ظل هذا النكوص، اتخذت مبادرتان عكستا إرادة المقاومة. ففي 1919 تشكل اتحاد العمال الصناعيين والتجاريين لإفريقيا، أول منظمة مستقلة للشغيلة السوداء. وبزغت حركة نقابية صناعية غير عنصرية في 1924 مع مؤتمر اتحاد النقابات الجنوب إفريقية تحول في 1930 إلى مجلس النقابات والعمل الجنوب أفريقية. وأكدت هذه المنظمة مجددًا على التوجه نحو حركة نقابية تشمل جميع الأجراء دون أي تمييز. لكن الكساد الاقتصادي أثر عليها فخسرت العديد من الشغيلة السوداء والنساء، كما انسحب منها القوميون الأفريكانرز(b) معارضين توجهها متعدد الأعراق. ومع تطور التلاعب السياسي بالفروقات العرقية، فضلا عن الخلافات الداخلية، دخلت المنظمة في أزمة منذ 1948، وتفككت في 1955(3).

بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الحركة النقابية بجنوب أفريقيا تمر بفترة انقسام وضعف. فبعد هيمنة الحزب القومي المسيحي الأفريكانر على الحياة السياسة، كرس نظام الفصل العنصري الأبارتايد في الدستور، واعتمد قوانين تفصل في سوق الشغل على قاعدة عرقية. وفضلا عن البانتوستانات(c) التي أنشئت عام 1913، تم إصدار في 1950 قانون المناطق الإثنية خصصت بموجبه نطاقات ترابية لإقامة السود. وحظر قانون عمل البانتو(d) ل 1953 على النقابات الموجهة للسود المشاركة في التفاوض بشأن عقود الشغل. كما ألزم قانون صدر في 1956 النقابات المتعددة الأعراق بتقسيم أعضائها إلى مجموعات عرقية. وميّز نظام الفصل العنصري بين الآسيويين، والبانتو، والخلاسيين (الملونين). وعكس تشرذم المشهد النقابي ثلاثة تقسيمات: منظمات معترف بها؛ نقابات متعددة الأعراق أو عرقية خالصة؛ بنيات مستقلة أو كونفدرالية. ولقد عاشت الحركة النقابية الجنوب إفريقية على إيقاع الانقسام والتوحيد هذه أبرز أقطابه: اتحاد عمال جنوب أفريقيا، الذي تأسس في 1957، كان عنصريًا ومحافظًا بشكل صريح؛ كونفدرالية عمال جنوب أفريقيا، التي تأسست في 1954، أظهرت نزعة إصلاحية متخبطة أدت إلى انقسامها إلى ثلاثة أنواع من النقابات بعضها محصور على العرق الأبيض، وبعضها الآخر كان يضم حصريا الأسيويين أو الخلاسيين، وتنظيمات متعددة الأعراق. وكانت النقابة الرئيسية للشغيلة من العرق الأسود مجسدة في مؤتمر اتحاد عمال جنوب إفريقيا، الذي واصل المبادرة التي بدأها اتحاد العمال الصناعيين والتجاريين، وقد خضع لعدة تحولات(4). وعليه، فإن الحركة النقابية الجنوب إفريقية، التي عانت من التجزؤ والتقييد والاضطهاد والقمع، قد تم خنقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اثمرت نضالات الشعب الجنوب إفريقي البطولية تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي القضاء على نظام الفصل العنصري.

بالمستعمرات الفرنسية بغرب إفريقيا، كانت الحركة النقابية مجسدة في فروع المركزيات الوطنة بباريس، إذ هيمنت على المشد النقابي بهذه البقاع كل من الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحة والقوة العمالية. لكن بعد انتهاء الحرب بنصف عقد، عرفت تلك الحركة نموا هائلا حيث انتقلت من التبعية إلى الاستقلالية وتحولت إلى فاعل سياسي رئيسي في التحرر من الاحتلال. كان حراكها المطلبي الاحتجاجي في العقد السادس من القرن العشرين منصبا على تجسين شروط الشغل، والمساواة في الأجور بين اليد العاملة الأوروبية ونظيرها الإفريقية وتطبيق قانون الشغل الذي سنته السلطات الاستعمارية في 1952، لكنها ناضلت أيضا من أجل الانعتاق من الهيمنة الفرنسية مما أثمر انتزاع مكسب إنشاء منظمات نقابية وطنية. وهكذا التأمت في أجهزة الاتحاد العام لشغالي إفريقيا السوداء، المشكل بكوتونو في 1957، عناصر من التجمع الديمقراطي الإفريقي، والعناصر الشيوعية، والعناصر المستقلة. وأسس المسيحيون كونفدرالية إفريقية للمؤمنين. كما أنشئت كونفدرالية النقابات الإفريقية الحرة. ولعبت هذه الهيئات دورًا محوريًا في الانتخابات التي نظمتها السلطات الاستعمارية في نفس السنة بهدف منح الحكم الذاتي الشكلي لشعوب غرب إفريقيا مما ساهم في إعادة تشكيل المشهد السياسي في هذه المناطق بظهور قوى سياسية تحررية من قبيل التحالف الديمقراطي التنموي والتحالف الاشتراكي التنموي والتي قادت المقاومة في وجه المستعمر حتى جلائه المشروط. وقد قبل العديد من قادة تلك الهيئات، بعد الاستقلال الشكلي لبلدانهم عن فرنسا، تحمل مسؤوليات وزارية، وهذا ما يطرح تساؤلا عن سير النقابات الإفريقية في منحى الاستقلالية أم في اتجاه الاندماج في بنيات الدولة(5).

اختلفت تجربة الحركة النقابية بالمستعمرات البريطانية بغرب إفريقيا عن المرصود في المستعمرات الفرنسية. غير أنه بالنظر لصعوبة ملامستها شموليا سأكتفي بإيجاز العمل النقابي بنيجيريا. بدت الحركة النقابية بهذا البلد أكثر فعالية مقارنة بالدول المجاورة، إذ نشأت به أولى التنظيمات المهنية في مطلع القرن العشرين مجسدة في تأسيس الاتحاد المدني النيجيري في 1912. غير أنه في مرحلتها التمهيدية، ركزت الحركة النقابية النيجيرية على مهمتين: من جهة الدفاع عن المطالب الاجتماعية للأجراء، ومن جهة أخرى النضال من أجل الاستقلال بالرغم من تباطؤ تنامي الوعي الوطني. وأضعفت النزاعات الداخلية هذه الحركة، لكن النشاط العمالي ساهم في تخفيف حدتها. وحققت المسيرة العمالية ل 1942 من أجل المطالبة بمنح تعويضات عن غلاء المعيشة نجاحًا باهرا. وعزز الإضراب العام ل 1945، الذي انخرط فيه ما بين 30000 و40000 من منتسبي الشغيلة النيجيرية، الوعي بالانتماء الوطني(6). وعملت السلطة الاستعمارية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على تعديل دستور البلاد في محاولة لالتفاف على تطلعات الشعب في الاستقلال. وكان المشهد النقابي النيجيري لما قبل الاستقلال، الذي تحقق في 1960، موزعا على مركزيات نقابية متجاذبة بين التيار الليبرالي مجسدا في المؤتمر الموحد للشغل، والتيار اليساري ممثلا في مؤتمر اتحاد العمال النيجيري، والتيار العقائدي المشخص في مجلس العمال المسيحيين لنيجيريا. غير أنه، ترجمة للسخط الجماهيري المتزايد، استطاعت لجنة العمل المشترك توحيد جميع هذه المركزيات على قاعدة العمل الميداني، وأفلحت في إطلاق شرارة العديد من الإضرابات العامة(7).

بدأت تجليات العمل النقابي في الجزائر منذ 1893 مع إنشاء بورصة للشغل بالجزائر العاصمة. وفي وقت مبكر من 1913، دعت الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية إلى «استقلالية واسعة» للبنيات النقابية المحلية. وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين، كانت تلك المركزية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموظفين الفرنسيين وكانت مؤيدة لوجودهم «الحضاري» بالمغرب الكبير. وبالمقابل، كانت الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة تدعم المطالب الوطنية لشعوب المنطقة، بل إنها نفذت في 1926 إضرابا احتجاجا على حرب الريف التي شنتها كل من فرنسا وإسبانيا ضد حركة التحرير لمحمد بن عبد الكريم الخطابي بشمال المغرب. ولم تبدأ التنظيمات النقابية من أصل جزائري في الظهور إلا ابتداء من 1919 حيث تشكلت هيئة عمالية كان لسان حالها جريدة «النجم الشمال الإفريقي». وكانت هذه الأخيرة مزدوجة الهوية الحزبية والنقابية. وتحت تأثير قائدها الحاج مسالي(e)، ابتعدت عن التيار الشيوعي لتؤكد على توجهها العقائدي والأناركي. وفي 1932، تم إقرار الحق النقابي لفائدة شغيلة الجزائر المسلمة. وكانت إضرابات نفس السنة بوهران، ونظيرتها ل 1934 ببوجي وسيدي بلعباس، شاهدة على التضامن بين الأجراء الأوروبيين ونظرائهم الجزائريين. غير أن القادة النقابيين الفرنسيين صمتوا، سواء في إطار الجبهة الشعبية، ولاحقًا في المجلس الوطني للمقاومة، بشأن مطلب الاستقلال. وعلى وجه الخصوص، لم تبد الكونفدرالية العامة للشغل المعاد توحيدها أي احتجاج على قمع مظاهرات 1945. وكان من أكبر التداعيات على هذه المركزية النقابية أن تراجع عدد الجزائريين المنخرطين فيها من 250000 إلى 80000(8).

مع إطلاق الشرارة الأولى للثورة الجزائرية في 1954، أدركت الكونفدرالية العامة للشغل تطور الأحداث وشجعت تنظيماتها على إنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، لكن هذه المنظمة لم تستمر طويلا في الوجود، إذ حظرت في 1956 وتم حلها في 1958. وبعد أقل من سنتين على هيكلة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، تأسس اتحاد نقابات الشغيلة الجزائرية، وكان هذا الاتحاد يمتح من التوجه المسالي (نسبة إلى الحاج مسالي). وفي هذا الخضم، استلهمت جبهة التحرير الوطني فكرة تأسيس الاتحاد العام للشغالين الجزائريين. وعلى نهجا، تبنى دراعها النقابي هذا التمثيلية الموحدة للبروليتاريا الجزائرية. ورفض أي تفاوض مع اتحاد نقابات الشغيلة الجزائرية مما حتم على هذا الأخير في نهاية المطاف بأن دعا أعضائه إلى الانضمام إلى المركزية النقابية للجبهة. وكان الصراع مع هذه المركزية عدوانيا بلغ درجة اغتيال أمينها العام في 1957. وبعد فقدان اتحاد نقابات الشغيلة الجزائرية لمصداقيته جراء اتفاق أحد قادته مع الجيش الاستعماري الفرنسي بشأن محاربة مقاتلي جبهة التحرير الوطني، وهو اتفاق تم التنازع عليه بشدة، وبعد أن تخلى عنه العديد من مناضليه، كان مصيره ومصير التوجه المسالي الغرق(9).

نما الاتحاد العام للشغالين الجزائريين بوتيرة كبرى، ودأب، منذ تأسيسه، على قيادة حركة احتجاجية كبيرة جسدها في سلسلة من الإضرابات من أبرزها تلك التي نفذها قبيل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لأكتوبر 1957 والتي خصصت لمناقشة القضية الجزائرية. واستئصالا لفعله، سلطت عليه القوات الاستعمارية الفرنسية القمع العنيف كان من إحدى نتائجه استشهاد كاتبه العام الأول عيسى إيدر تحت التعذيب. وفي مواجهة القمع والاضطهاد قرر اللجوء إلى العمل في السرية ونقل قيادته إلى المهجر. ومنذ ذلك الحين، أصبحت أنشطته تُدار من تونس. أما بشأن علاقاته بالمركزيات النقابية الموطنة بباريس، فكانت الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية هي مخاطبته الرئيسية، وهي المركزية التي كانت تضم أقلية تعارض الحرب الاستعمارية القذرة ضد الشعب الجزائري(10).

مراجع:

René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.
Idem.
Idem.
Brigitte LACHARTRE, Lutte ouvrière et Libération en Afrique du Sud, Paris, Syros, 1977.
Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1958.
René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.
Robin COHEN, Labour and Politics in Nigeria, London, Heinemann Educational Books, 1974.
René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.
François WEISS, Doctrines et action syndicale en Algérie, Paris, Cujas, 1970.
René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.

«السلطة البيضاء» في جنوب أفريقيا تشير إلى الإرث التاريخي والمستمر للهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها الأقلية البيضاء (وخاصة الأفريكانرز من أصول أوروبية). وقد ساهمت هذه الهيمنة، التي كانت محورية خلال فترة الفصل العنصري، في تشكيل التمييز وعدم المساواة الهيكلية في البلاد.

حركة سياسية وإيديولوجية ظهرت في أوائل القرن العشرين بين أحفاد المستوطنين الهولنديين والفرنسيين والألمان في جنوب أفريقيا. كانت ترمي إلى حماية ثقافتهم ولغتهم (الأفريكانية) وسيادتهم. أسس منتسبوها نظام الفصل العنصري لضمان تفوق العرق الأبيض.

مناطق معزولة، أنشأها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (وناميبيا) لحصر السكان السود وتجريدهم من جنسيتهم الجنوب إفريقية، وحصرهم في شكل من أشكال الحكم الذاتي الوهمي.

كان شغل عنصري في جنوب إفريقيا فرض رقابة صارمة على القوى العاملة السوداء من خلال إلزام الأفارقة بالمرور عبر المكاتب الرسمية للعثور على عمل، ومنع التوظيف المباشر للحد من وجودهم في المدن.

سياسي جزائري (1898-1974.لقب بـ»أبو الوطنية الجزائرية». ناضل مبكراً من أجل استقلال الجزائر. أسس حزب الشعب التقدمي في 1937، وحركة التحرير والديمقراطية الجزائرية في 1946، وساهم في تشكيل الوعي الوطني. إلا أن جبهة التحرير الوطني كان لها موقف مناوئ خلال حرب التحرير.

انتقائية الدولة في إعلان "الأقاليم المنكوبة":

عندما تتحول الفيضانات إلى معيار سياسي بدل أن تكون قضية عدالة مجالية

أبوعلي بلمزيان

إن ما حدث في شفشاون والحسيمة وتاونات يطرح سؤالا سياسيا عميقا حول منطق الدولة في تدبير الكوارث الطبيعية، لأن الامتناع عن إعلان هذه الأقاليم مناطق منكوبة رغم حجم التساقطات والانهيارات لا يمكن تفسيره فقط بمعايير تقنية أو إدارية. نحن أمام انتقائية فجة تكشف كيف تتحول الجغرافيا الهامشية إلى ضحية لصمت رسمي ممنهج، بينما تمنح صفة "المنكوب" لمناطق أخرى ترتبط بحسابات اقتصادية وسياسية أكثر وضوحا. إن خطاب الدولة الذي يدعي الحياد التقني يسقط بمجرد مقارنة المعطيات الميدانية، حيث شهدت هذه المناطق انهيار طرق وعزلة دواوير وتضرر مساكن، ومع ذلك بقيت خارج دائرة الاعتراف الرسمي، وكأن معاناة سكان الجبال أقل قيمة من خسائر الفلاحة في السهول. هذا السلوك يعكس رؤية مركزية تعتبر الأطراف مجرد خزانات طبيعية للمياه والموارد، لا فضاءات للحقوق الاجتماعية المتساوية.

من منظور تحليلي، فإن ما يجري ليس مجرد خلل إداري بل نتيجة منطق اقتصادي طبقي واضح. فالدولة في المغرب لا تتحرك إلا عندما تصبح الخسارة مرتبطة برأسمال فلاحي أو صناعي كبير، وهو ما يفسر سرعة إعلان مناطق من سهول الغرب منكوبة، لأنها تمثل قطبا إنتاجيا يهم مصالح فئات نافذة. أما المناطق الجبلية التي تمد البلاد بالمياه والثروات البيئية، فتترك لمصيرها لأن سكانها لا يملكون وزنا اقتصاديا في معادلة القرار. هذا ليس فقط تمييزا مجاليا، بل تجسيد لفلسفة تنموية ترى في الجبل عبئا لا شريكا، وفي سكانه مجرد أرقام انتخابية تستدعى وقت الحاجة وتنسى حين تتطلب الظروف إنصافا ماديا حقيقيا.

إنّ المفارقة الصادمة تكمن في أن المياه التي أغرقت السهول جاءت أساسا من المرتفعات التي تحتضن منابع الأودية المغذية لسدي الوحدة ووادي المخازن، ومع ذلك جرى الاعتراف بالنتائج دون الاعتراف بالأسباب الجغرافية والاجتماعية التي صنعتها. هنا يظهر التناقض الصارخ في منطق الدولة: فهي تستثمر في السدود الكبرى لحماية الاقتصاد الوطني، لكنها لا تستثمر في حماية المجتمعات التي تحمل عبء هذا الخيار الاستراتيجي. هذه الازدواجية تجعل من سكان المناطق الجبلية حراسا صامتين لمنظومة مائية وطنية دون أن يحصلوا على الحد الأدنى من التعويضات أو البنية التحتية القادرة على مواجهة الكوارث. إنّ تجاهل إعلانهم منكوبين هو رسالة سياسية مفادها أن القيمة تقاس بمدى قربك من مركز القرار لا بمدى حجم الضرر الذي تتعرض له.

الخطير في هذا الانتقاء أنه يعمق الشعور بالحيف التاريخي ويعيد إنتاج هوة الثقة بين الدولة والمجتمع المحلي. فحين يرى المواطن أن الإعلام الرسمي يتحدث يوميا عن أضرار مناطق بعينها بينما تمحى معاناة مناطق أخرى من السردية الوطنية، فإن ذلك يخلق وعيا جماعيا بأن الدولة ليست حكما محايدا بل طرفا منحازا. هذا الوعي لا ينشأ من الخطابات المعارضة فقط، بل من التجربة اليومية للساكنة التي تجد نفسها وحيدة أمام السيول والانهيارات. إن صمت المؤسسات عن إعلان هذه الأقاليم منكوبة يساوي، في نظر كثيرين، إعلانا ضمنيا بأن حياتهم أقل أولوية، وهو أخطر ما يمكن أن تنتجه السياسات العمومية حين تفقد بعدها الأخلاقي وتتحول إلى إدارة باردة للأرقام.

كما يكشف هذا الوضع عن أزمة حقيقية في نموذج الحكامة الترابية، حيث تظل القرارات الكبرى مركزية إلى درجة تفقد معها الجهات قدرتها على الدفاع عن مصالحها. فلو كانت هناك لا مركزية فعلية، لكان بإمكان المنتخبين والهيئات المحلية فرض الاعتراف بالكارثة بناء على معطيات ميدانية دقيقة. لكن الواقع يظهر أن القرار النهائي يظل رهين حسابات فوقية، توازن بين الكلفة المالية والتداعيات السياسية والإعلامية. وهنا يتجلى جوهر النقد اليساري الراديكالي الذي يرى في الدولة جهازا لإعادة إنتاج التفاوتات، لا أداة لتقليصها. إنّ الفيضانات لم تكشف فقط هشاشة البنية التحتية، بل هشاشة فلسفة العدالة المجالية نفسها.

إن استمرار هذا النهج يهدد بتحويل الكوارث الطبيعية إلى أزمات اجتماعية مزمنة، لأنّ غياب الاعتراف الرسمي يمنع وصول التعويضات والبرامج الاستثنائية لإعادة الإعمار. وحين تترك القرى المعزولة تواجه مصيرها، فإن الهجرة القسرية تصبح خيارا شبه وحيد، ما يؤدي إلى تفريغ المناطق الجبلية من سكانها وتسريع انهيار توازنها البيئي. هذا السيناريو ليس مجرد احتمال نظري، بل مسار يتكرر كلما جرى التعامل مع الكوارث بمنطق انتقائي. إن الدولة التي تدعي بناء نموذج تنموي جديد مطالبة بأن تعترف أولا بأن العدالة ليست شعارا بل قرارا ملموسا يبدأ بالاعتراف بالمأساة قبل معالجتها.

لا يمكن قراءة ما حدث، كخلاصة عامة، إلا كحلقة جديدة في سلسلة طويلة من السياسات التي تضع المركز فوق الهامش، والاقتصاد فوق الإنسان. إن خطاب النهج الديمقراطي العمالي يذهب بعيدا حين يعتبر أن الكارثة الحقيقية ليست فيضانات الطبيعة بل فيضانات التمييز المجالي التي تمارسها الدولة. فحين يختزل المواطن في قيمة إنتاجية أو انتخابية، يصبح إعلان "الإقليم المنكوب" امتيازا سياسيا لا حقا اجتماعيا. لذلك فإن المطلوب ليس فقط مراجعة قرار إداري، بل إعادة التفكير جذريا في علاقة الدولة بالمجال الجبلي، لأن استمرار هذا المنطق لن يؤدي إلا إلى تعميق الغضب الاجتماعي وتوسيع الفجوة بين خطاب التنمية وواقع الإقصاء.

الحسيمة في 13 فبراير 2026

قوانين الشغل بالمغرب بين تآكل الحماية الاجتماعية وتقييد الفعل الاحتجاجي

في الوقت الذي تتعمق فيه الهشاشة، وتتسع فيه دوائر الفقر والبطالة، وتُقوَّض فيه الحقوق الاجتماعية الأساسية، تُقابَل مطالب الشغيلة بالتجاهل، ويُواجَه العمل النقابي بالتضييق، وتُمرَّر تشريعات الشغل بمنطق أحادي يخدم منطق الربح لا منطق العدالة.

لقد شكّلت النقابات، عبر تاريخها، أحد أعمدة التوازن الاجتماعي وأداة دفاع جماعي عن الكرامة والحقوق، غير أن السياسات العمومية المتعاقبة اختارت، عن وعي، إضعاف هذا الدور، إما عبر الاحتواء والتدجين، أو عبر الإقصاء والتهميش، أو من خلال سنّ قوانين تُقيد الحق في الإضراب، وتُفرغ الحوار الاجتماعي من محتواه، وتحوّله إلى مجرد آلية لتزكية قرارات جاهزة.

إن ما نعيشه اليوم ليس أزمة نقابات فحسب، بل أزمة خيار اجتماعي-سياسي كامل، يقوم على تحميل الأجراء كلفة الأزمات، وحماية مصالح الأقلية الاقتصادية والليبرالية المتوحشة، وضرب كل أشكال الوساطة الاجتماعية المستقلة. ومن هذا المنطلق، فإن النهوض بالعمل النقابي لم يعد مطلبًا فئويا، بل شرطا ديمقراطيًا، ومعركة سياسية بامتياز، لا يمكن فصلها عن معركة بناء دولة الحق والقانون، وضمان العدالة الاجتماعية، واستعادة المعنى الحقيقي للمشاركة الشعبية.

في ملف هذا العدد نعود لقوانين الشغل بالمغرب كقانون الإضراب المكبل للفعل الاحتجاجي، وأزمة الحوار أو التفاوض الاجتماعي في قراءات تحليلية-نقدية من أجل استشراف آفاق واجهة النهوض بالعمل النقابي كما يتضمن الملف مقالا حول معركة عاملات وعمال سيكوم بمكناس المشردين/ات والمعتصمين/ات منذ قرابة سنتين بشوارع مكناس.

الحوار الاجتماعي بالمغرب : واجهة توافق تُخفي اختلالاً طبقياً عميقاً

ب. العربي

لم يعد ممكناً الحديث عن "الحوار الاجتماعي" في المغرب بوصفه آلية ديمقراطية لتدبير التوازن بين مصالح الشغيلة ورأس المال. ما يجري في الواقع ليس حواراً بين أطراف متكافئة، بل عملية تدبير سياسي للصراع الاجتماعي، تُستعمل فيها طاولة التفاوض كأداة لاحتواء الغضب وتطويق المطالب، لا لإقرار العدالة الاجتماعية. نحن أمام أزمة بنيوية تضرب في العمق طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، لا مجرد أعطاب ظرفية قابلة للترميم.

حوار موسمي لإطفاء الحرائق

منذ سنوات، يتكرر المشهد ذاته: تصاعد في الاحتقان، تهديد بإضرابات، تذمر واسع من تدهور القدرة الشرائية، فتُفتح أبواب "الحوار الاجتماعي" على عجل. تُعقد جولات ماراثونية، تُصدر بلاغات مطمئنة، تُعلن زيادات محدودة أو وعود مؤجلة، ثم يُطوى الملف إلى إشعار آخر. هكذا يتحول الحوار إلى صمام أمان ظرفي، يُفعل لإطفاء الحرائق، لا لتغيير بنية السياسات.

إن الحوار الحقيقي يفترض اعترافاً بوجود تناقض موضوعي بين العمل ورأس المال، ويهدف إلى إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق. أما حين يُختزل في تدبير تقني لزيادات محدودة، أو في اتفاقات غير ملزمة قانونياً، فإنه يصبح مجرد واجهة توافق تخفي استمرار نفس السياسات الليبرالية التي عمّقت الهشاشة ووسّعت دائرة الفوارق.

إن غياب إطار قانوني مُلزم ودائم للحوار الاجتماعي ليس تفصيلاً تقنياً، بل تعبير عن إرادة سياسية في إبقاء القرار الاجتماعي بيد السلطة التنفيذية وتحالفها الموضوعي مع مصالح رأس المال الكبير. فالحوار الذي لا ينتج التزامات واضحة وقابلة للمساءلة، هو حوار عقيم وبلا أسنان.

اختلال ميزان القوة: حين يُفرغ التفاوض من معناه

جوهر الأزمة يكمن في اختلال ميزان القوة. فالنقابات، مهما بلغت تمثيليتها، تدخل إلى طاولة التفاوض في سياق تتحكم فيه الحكومة في الأجندة، وتحتكر المبادرة التشريعية، وتحسم في الخيارات الكبرى خارج دائرة التفاوض. تُرسم الخطوط العريضة للإصلاحات الهيكلية – من التقاعد إلى قوانين الشغل والحماية الاجتماعية – بعيداً عن النقاش العمومي الواسع، ثم يُستدعى «الشركاء الاجتماعيون» لمناقشة الهوامش.

بهذا المعنى، يتحول الحوار إلى آلية لإضفاء الشرعية على قرارات جاهزة، لا إلى فضاء لصياغتها بشكل تشاركي. وهذا ما يفسر الشعور المتنامي لدى فئات واسعة من الشغيلة بأن صوتها لا ينعكس فعلياً في السياسات العمومية، وأن "التفاوض" لا يغير جوهر الاختيارات القائمة على أولوية التوازنات الماكرو-اقتصادية على حساب الحقوق الاجتماعية.

لا يمكن فصل هذا الاختلال عن طبيعة «النموذج التنموي» السائد، الذي يمنح الامتيازات الجبائية والدعم العمومي للباطرونا والفاعلين الكبار، بينما يُطلب من الأجراء "تفهم الإكراهات" و"التحلي بالمسؤولية الوطنية". المسؤولية، في هذا الخطاب، تصبح مرادفاً للقبول بتجميد الأجور، ومرونة الشغل، وتقليص الحماية الاجتماعية.

كلما ضعف الحوار، تعاظمت الحاجة إلى الإضراب

في التجارب الديمقراطية، يُعتبر الإضراب امتداداً طبيعياً للحوار، وأداة ضغط مشروعة توازن العلاقة بين الأطراف. كلما كان الحوار جدياً ومؤسساتياً، تراجعت الحاجة إلى الإضرابات الواسعة. لكن حين يُفرغ الحوار من مضمونه، ويُختزل في جلسات بروتوكولية، يصبح الإضراب الملاذ الأخير للشغيلة.

المفارقة الصارخة في الحالة المغربية هي أن تآكل فعالية الحوار يتزامن مع اتجاه لتقييد حق الإضراب عبر قوانين وشروط مسطرية معقدة، وعقوبات تثقل كاهل المنظمين. هكذا يجد الأجراء أنفسهم أمام معادلة عبثية: حوار لا ينتج تغييراً فعلياً، وإضراب يُحاصر قانونياً. أي رسالة يُراد تمريرها هنا؟ أن على الشغيلة أن تقبل بالأمر الواقع دون مقاومة؟

لا يمكن فهم هذا التزامن إلا باعتباره محاولة لإعادة هندسة المجال الاجتماعي بما يضمن الاستقرار لصالح من يملكون الثروة ووسائل الإنتاج. فإضعاف أدوات الضغط الجماعي، في ظل اختلال توزيع الثروة، يعني عملياً تعزيز موقع الطرف الأقوى وإسكات صوت المطالبين بالعدالة الاجتماعية.

أزمة ثقة أم أزمة اختيار سياسي؟

كثيراً ما يُختزل المشكل في "أزمة ثقة" بين الحكومة والنقابات. لكن الثقة لا تُبنى على الخطابات، بل على الأفعال. حين توقّع اتفاقات ثم يتأخر تنفيذها، أو يُعاد تأويلها بشكل يقلص من أثرها، فإن الحديث عن الثقة يصبح ترفاً لغوياً.

الأزمة أعمق من ذلك: إنها أزمة اختيار سياسي. هل يُراد للحوار الاجتماعي أن يكون أداة لإعادة توزيع الثروة وتحسين شروط العمل؟ أم يُراد له أن يكون قناة لتدبير المطالب ضمن سقف لا يمس جوهر السياسات الاقتصادية؟

لا يمكن فصل أزمة الحوار عن اتساع الفوارق الاجتماعية، وتآكل القدرة الشرائية، وتنامي أشكال الشغل الهش. في ظل هذه المعطيات، يصبح الحوار الحقيقي شرطاً لإعادة التوازن، لا مجرد إجراء شكلي. أما الاكتفاء بزيادات محدودة لا تواكب التضخم، أو بإصلاحات جزئية لا تمس منطق الريع والامتيازات، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الاحتقان.

نحو إعادة تعريف الصراع الاجتماعي

إعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي تقتضي أولاً الاعتراف بوجود صراع مصالح مشروع داخل المجتمع. لا يمكن اختزال النقابات في دور الوسيط التقني، ولا تصوير الإضراب كتهديد للنظام العام. بل يجب الاعتراف بأن الضغط الاجتماعي جزء من دينامية ديمقراطية صحية، تفرض على الدولة مراجعة اختياراتها حين تتعارض مع مصالح الأغلبية.

المطلوب ليس فقط تقنين الحوار، بل إعادة تعريف موقعه في البنية السياسية:

إشراك فعلي للنقابات في صياغة السياسات منذ بدايتها؛

جعل الاتفاقات الاجتماعية ملزمة قانونياً وقابلة للمساءلة؛

احترام الحق في الإضراب كآلية دستورية غير قابلة للتفريغ؛

وربط الحوار بأفق واضح للعدالة الاجتماعية، لا بمجرد تدبير ظرفي للتوتر.

إن استمرار الوضع الحالي يعني ترسيخ نموذج يقوم على إدارة الاحتقان بدل حله، وعلى احتواء المطالب بدل الاستجابة لها. وهذا خيار محفوف بالمخاطر، لأن المجتمعات التي تُغلق فيها قنوات التفاوض الحقيقي، ولا تصان فيها أدوات الضغط السلمي، تُدفع دفعاً نحو أشكال أكثر حدة من التعبير عن الغضب.

الحوار الاجتماعي، إذاً، ليس مسألة تقنية ولا بروتوكولاً سياسياً. إنه مرآة لطبيعة التوازنات داخل المجتمع. وفي المغرب اليوم، تعكس هذه المرآة اختلالاً طبقياً واضحاً. إصلاحه يتطلب شجاعة سياسية للاعتراف بأن العدالة الاجتماعية ليست عبئاً على التنمية، بل شرطاً لها. دون ذلك، سيبقى "الحوار" عنواناً أنيقاً لأزمة عميقة تتفاقم بصمت، في انتظار انفجار جديد.

قانون الإضراب: تقنينٌ للحق أم إعادةُ هندسةٍ لموازين القوى؟

ليس الجدل الدائر اليوم حول قانون الإضراب مجرد نقاش تقني بشأن نص تنظيمي طال انتظاره، بل هو في جوهره صراعٌ حول طبيعة الدولة الاجتماعية، وحدود السلطة، وموقع الشغيلة داخل معادلة التنمية. فبين من يقدّمه باعتباره خطوةً لسدّ فراغ تشريعي دام منذ ستينيات القرن الماضي، ومن يراه حلقة جديدة في مسار تطويق الفعل النقابي، يتأكد أن السؤال الحقيقي يتجاوز الصياغات القانونية إلى فلسفة النص وروحه.

منذ دستور 2011، الذي نصّ في فصله 29 على أن "حق الإضراب مضمون"، ظلّ إخراج قانون تنظيمي يؤطر هذا الحق مطلباً معلّقاً. غير أن طريقة بلورته وسياقه السياسي والاجتماعي جعلا منه موضوع شدّ وجذب حاد. فهل جاء القانون ليُفعّل الضمانة الدستورية ويوسّع مجال ممارستها؟ أم ليضع لها حدوداً صارمة تجعلها أقرب إلى استثناء مضبوط بدل أن تكون حقاً أصيلا؟

تعريفٌ ضيّق لحق واسع

أولى الإشكالات تتصل بتعريف الإضراب ذاته. فالنص المعتمد يكرّس تصورا يعتبره حقا جماعيا يُمارس للدفاع عن مصالح مهنية واجتماعية مباشرة للأجراء، مع استبعاد الإضرابات ذات الأغراض السياسية الصرفة. من الناحية الشكلية يبدو الأمر منسجما مع منطق تأطير قانوني، لكن عمليا يطرح تساؤلات عميقة: من يحدد حدود "السياسي" و"المهني" في سياق تتداخل فيه القرارات العمومية مع شروط العمل والأجور والحماية الاجتماعية؟

الحركة النقابية ترى أن هذا التعريف يضيق من مجال الإضراب مقارنة بما استقر عليه اجتهاد لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل الدولية، التي اعترفت في حالات عديدة بمشروعية بعض أشكال الإضراب الوطني أو التضامني. فالإضراب، في التجربة التاريخية، لم يكن مجرد آلية تفاوضية تقنية، بل أداة ضغط اجتماعي تعكس اختلال موازين القوى. وحين يُختزل في نطاق ضيق، يفقد جزءا من قوته الرمزية والعملية.

مساطر طويلة... وزمنٌ يفقد الإضراب أثره

ينص القانون على إلزامية الإشعار المسبق، وعلى المرور بمراحل التفاوض والمصالحة قبل تنفيذ الإضراب، مع تحديد آجال تختلف بين القطاعين العام والخاص. المدافعون عن هذه المقتضيات يتحدثون عن ضرورة تحقيق توازن بين حق الإضراب وحرية العمل واستمرارية المرفق العام. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا يحدث حين تتحول المسطرة إلى غاية في حد ذاتها؟

الإضراب بطبيعته فعل احتجاجي يستمد قوته من عنصر المباغتة ومن قدرته على التأثير الفوري. وإذا طال أمد الإجراءات وتعقدت، فقد يصبح وسيلة قابلة للاحتواء أكثر منه أداة ضغط. في حالات الخروقات الجسيمة أو القرارات المفاجئة، قد تبدو الآجال الطويلة عائقا يحول دون ردّ فعل سريع، وهو ما تخشاه العديد من المركزيات النقابية.

الخدمة الدنيا... بين حماية المرتفقين وإفراغ الاحتجاج

كرّس القانون استثناء فئات بعينها من ممارسة الإضراب، خصوصا في قطاعات الأمن والدفاع وبعض المرافق الحيوية، كما نصّ على تنظيم الخدمة الدنيا. من حيث المبدأ، لا خلاف حول ضرورة ضمان الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطنين. لكن الإشكال يكمن في مدى اتساع مفهوم "المرافق الحيوية" وكيفية تحديدها.

إذا جرى توسيع هذا المفهوم بشكل فضفاض، قد نجد أنفسنا أمام قطاعات واسعة تُفرغ فيها الإضرابات من مضمونها بحجة ضمان الخدمة. وهنا يتجدد النقاش حول التوازن الدقيق بين الحق في الاحتجاج وحق المجتمع في الاستمرارية، وهو توازن لا يتحقق فقط بنصوص عامة، بل بآليات واضحة وشفافة تحدد بدقة مجالات التطبيق.

العقوبات... هاجس التجريم المستمر

الجانب الأكثر حساسية في القانون يتعلق بالجزاءات. فالنص ينص على عقوبات في حال خرق مقتضياته، سواء من طرف المشغل أو النقابة أو الأجراء، مع إمكانية اللجوء إلى القضاء الاستعجالي لوقف الإضراب غير المشروع. ورغم محاولة إظهار نوع من التوازن في ترتيب المسؤوليات، يبقى التخوف قائما من استعمال المقتضيات الزجرية لتقييد الفعل الاحتجاجي.

يزيد من هذا التخوف استمرار الفصل 288 من القانون الجنائي المتعلق بعرقلة حرية العمل، والذي طالبت النقابات مرارا بمراجعته أو ملاءمته مع الدستور والاتفاقيات الدولية. فوجود نصوص زجرية عامة إلى جانب قانون تنظيمي مفصل قد يفتح الباب أمام تأويلات واسعة تفضي عمليا إلى تجريم أشكال احتجاجية مشروعة.

بين المعايير الدولية والواقع الوطني

المغرب صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعترف بحق الإضراب، كما انخرط في منظومة منظمة العمل الدولية. غير أن النقاش لا يزال قائما حول مدى ملاءمة التشريع الوطني مع اجتهادات الهيئات الأممية، خاصة فيما يتعلق بالحريات النقابية والمفاوضة الجماعية.

في السنوات الأخيرة، شهد المغرب جولات من الحوار الاجتماعي أفضت إلى اتفاقات حول الأجور وتعميم الحماية الاجتماعية. غير أن ملف الحريات النقابية ظل مطروحا بقوة. فنجاح أي قانون للإضراب لا يقاس فقط بوجوده، بل بمدى اقترانه بضمانات فعلية لحرية التنظيم، وحماية الممثلين النقابيين من التعسف، وتفعيل آليات تفاوض جماعي منتظم وملزم.

فلسفة النص: تمكين أم ضبط؟

أنصار القانون يعتبرونه خطوة ضرورية لوضع حد لفراغ تشريعي غير مبرر، وتأطير ممارسة الإضراب بشكل يضمن حقوق جميع الأطراف: الأجراء، المشغلين، والمرتفقين. وهم يرون أن دولة القانون تقتضي تحديد الشروط والإجراءات بدل ترك المجال مفتوحا لاجتهادات متباينة.

في المقابل، يرى المنتقدون أن السياق الذي صدر فيه القانون – حيث تعاني الحركة النقابية من ضعف التمثيلية وتراجع الزخم الاحتجاجي – جعله أقرب إلى منطق الضبط منه إلى منطق التمكين. فالقانون، في نظرهم، لا يُقاس فقط بنصوصه، بل بميزان القوى الذي أنتجه وبالرسائل السياسية التي يحملها.

المعركة بعد المصادقة

اليوم، وبعد نشر القانون في الجريدة الرسمية، انتقل النقاش من مرحلة منع صدوره إلى مرحلة تأويله وتنزيله. وهنا تتجدد مسؤولية الفاعلين النقابيين والحقوقيين في تتبع تطبيقه، والطعن في أي تأويل قد يمس جوهر الحق الدستوري، والدفع نحو ملاءمته مع المعايير الدولية.

حق الإضراب ليس امتيازاً تمنحه السلطة متى شاءت، بل هو ثمرة تاريخ طويل من النضال، ارتبط في الذاكرة المغربية بمحطات مفصلية، من بينها إضراب 8 دجنبر 1952. لذلك فإن النقاش حوله يظل سياسيا واجتماعيا بامتياز، لأنه يعكس موقع الشغل والعدالة الاجتماعية في المشروع المجتمعي.

في النهاية، لن يحسم الجدل نص قانوني وحده. ما سيحسمه هو مدى توفر إرادة سياسية تحترم الحقوق النقابية، وقضاء مستقل يوازن بين الحقوق، وحوار اجتماعي حقيقي يقوم على الثقة لا على منطق إدارة الأزمات. فإما أن يكون القانون جسرا نحو تنظيم عقلاني للصراع الاجتماعي، أو يتحول إلى أداة إضافية لإعادة هندسة موازين القوى على حساب الحلقة الأضعف، وهي الطبقة العاملة وعموم الشغيلة.

معركة سيكوميك مكناس: العمق الطبقي والبعد السياسي

حسن أولحاج

تموضع القارئ داخل معركة "سيكوميك:

لقد أخذت معركة عاملات سيكوميك مكناس ليس بعدا وطنيا فحسب، بل بعدا أمميا لمعركة عض الأصابع بين الرأسمال الجشع المحمي من طرف الدولة وعاملات مكافحات يناضلن حتى الرمق الأخير لانتزاع حقوقهن، ولكي نفهم معركة عاملات "سيكوميك"، ينبغي أولا أن نحرّرها من ظاهرها الحدثي. لسنا أمام نزاع عابر بين أجيرات وربّ عمل أخلّ بالتزاماته، بل أمام لحظة يَنكشف فيها التناقض المؤسِّس بين العمل بوصفه شرطا للعيش، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفها سلطة على هذا العيش.

إغلاق المصنع لم يكن مجرد توقّف نشاط اقتصادي؛ كان إعلانا عمليا بأن قوة العمل، حين لا تعود مربحة، تُستبعد بلا اعتبار لما راكمته من عرق وحياة. عاملاتٌ معظمُهن من أوساط شعبية وُضعن فجأة خارج دورة الأجر، خارج الضمان، خارج الاستقرار. هنا تتبدّى حقيقة العلاقة: ما دام الربح قائما فالعامل "ضروري"، وما إن يهتزّ حتى يصبح فائضا عن الحاجة.

القارئ، إذ يقترب من هذه المعركة، لا ينبغي أن ينظر إليها كقضية تعويضات متأخرة فحسب، بل كنافذة تُطلّ على بنية كاملة: اقتصاد يقوم على الهشاشة، وسلطة تنظّم هذه الهشاشة وتحمي شروط استمرارها.

في العمق الطبقي للمعركة

1. الإغلاق كفعل بنيوي

في ظاهر الأمر، الإغلاق قرار إداري. في جوهره، هو ممارسة لحقّ الملكية في أقصى تجلياته: حقّ تحديد من يعمل ومن يُقصى. العمل المأجور هنا ليس علاقة تعاقد حرّ بين طرفين متكافئين، بل علاقة غير متكافئة جوهريا: طرف يملك وسائل الإنتاج وطرف لا يملك سوى قوة عمله. الفصل بين الملكية والعمل هو أصل التناقض. والإغلاق ليس سوى إعادة ترتيب لهذا الفصل حين تتطلبه حركة الربح.

2. التبعية وإنتاج الهشاشة :

الاقتصاد الوطني، في تموقعه الطرفي داخل السوق العالمية، يقوم على جذب الاستثمار عبر انخفاض الكلفة وسهولة التسريح. الهشاشة ليست عرضا جانبيا، بل شرط جذب وتنافس. ضمن هذا الشرط، تُستدعى النساء كقوة عمل مرنة: أجور أدنى، قابلية أعلى للانضباط، هشاشة اجتماعية مسبقة. وعندما يتراجع هامش الربح، تُعاد هذه القوة إلى الهامش. هكذا يتحول النوع الاجتماعي إلى أداة اقتصادية: وسيلة لخفض الكلفة وإعادة إنتاج الطاعة.

3. الدولة كإطار لإدارة الصراع:

لا تتحرك هذه العلاقة في فراغ. هناك إطار سياسي وقانوني ينظمها. الدولة لا تلغي الصراع، بل تديره. القانون لا يُعطل، بل يُطبَّق بانتقائية. المساطر لا تمنع، بل تطوّل. بهذا الشكل يُستنزف الاحتجاج، ويُحوَّل من مواجهة سياسية إلى ملف إداري. الصراع لا يُحسم لصالح العاملات، بل يُفرَّغ من حدّته عبر الزمن.

4. النساء في قلب التناقض المركّب:

كون النساء في مركز المعركة يمنحها عمقاً إضافيا. فالعاملة لا تواجه استغلالا اقتصاديا فحسب، بل بنية اجتماعية تُحمّلها أعباء العمل المنزلي غير المؤدى عنه، وتضعها في موقع ضعف تفاوضي. حين تحتجّ، فهي لا تطالب بأجر فقط، بل تعيد تعريف موقعها: من جسد مُستخدَم في الإنتاج إلى ذات سياسية تُنازع على شروط هذا الإنتاج.

5. من الجزئي إلى الكلي:

معركة المصنع ليست استثناءً. إنها تتقاطع مع تاريخ أطول لنضالات الشغيلة: في المناجم، في المعامل، في القطاعات العمومية، في الحقول. القاسم المشترك واحد: التوتر الدائم بين من ينتجون الثروة ومن يملكون شروط توزيعها. غير أن المرحلة الراهنة تتميز بتفتيت مواقع العمل، وتعميم العقود الهشة، وإضعاف أشكال التنظيم. هنا يصبح كل نضال مهدداً بالعزلة ما لم يُربط بسيرورة أوسع.

ما الذي تكشفه المعركة؟

تكشف معركة "سيكوميك" أن: الاستقرار الاجتماعي هش ما دام قائماً على ربح متقلب. الهشاشة ليست قدرا، بل نتيجة ترتيب اقتصادي محدد. الدولة لا تقف على مسافة واحدة من أطراف الصراع. النساء لسن هامشاً في المعركة الطبقية، بل في قلبها. لكنها تكشف أيضا إمكانية كامنة: أن المعاناة المشتركة يمكن أن تتحول إلى وعي مشترك، وأن الاحتجاج الدفاعي قد يكون خطوة أولى نحو بناء قوة اجتماعية أوسع. المعركة، في حدودها المباشرة، قد تنتهي بتسوية أو تعويض. لكن في حدودها العميقة، تظلّ علامة على تناقض لم يُحل بعد: تناقض بين عمل ينتج الحياة، ونظام يجعل هذه الحياة مشروطة بميزان الربح. وهذا التناقض، ما دام قائماً، سيعيد إنتاج معاركه بأسماء مختلفة، وفي مواقع مختلفة إلى أن يتغيّر أساسه نفسه.

تنظيم الطبقة العاملة، من حرب عضّ الأصابع إلى بناء ميزان قوى سياسي

ليست معركة سيكوميك مجرد نزاع شغل بين عاملات وربّ عمل. إنها لحظة سياسية مكثفة تنكشف فيها طبيعة الصراع بين العمل ورأس المال داخل نموذج اقتصادي يقوم على الهشاشة المنظمة. ما يبدو في الظاهر مطالبة بمستحقات، يخفي في العمق سؤالا عن السلطة: من يقرر شروط الإنتاج؟ ومن يملك حق إغلاق مصدر العيش؟

1. حرب عضّ الأصابع كإدارة للزمن

حرب عضّ الأصابع ليست استعارة بل آلية صراع. فالرأسمال لا يواجه فقط بالقانون، بل بالوقت: إطالة المساطر، إنهاك المحتجات، تفكيك وحدة الصف، تحويل الغضب إلى تعب. الرهان هنا ليس كسر الإرادة مباشرة، بل استنزافها تدريجيا. وكل يوم يمر دون اتساع دائرة التضامن هو مكسب للطرف الأقوى بنيويا.

2. من الاجتماعي إلى الإداري: تقنية الاحتواء

تُدار المعركة عبر تحويلها: من قضية عدالة اجتماعية إلى "ملف قانوني"، من صراع طبقي إلى "نزاع شغل"، من سؤال توزيع الثروة إلى حساب تعويضات. بهذا النقل، يُفرَّغ الصراع من بعده السياسي. الاحتجاج يصبح إجراء، لا موقفا. والمعاناة تتحول إلى وثيقة.

3. أزمة التمثيلية وحدود الفعل الحزبي

تكشف معركة سيكوميك أيضا هشاشة الوساطة السياسية: هل تحوّل النضال إلى قضية رأي عام؟ هل تمّ ربطه بقضايا البطالة والهشاشة وحقوق النساء العاملات؟ هل نسجت تحالفات تتجاوز حدود المصنع؟

حين تبقى المعركة محلية، يسهل احتواؤها. وحين تُعزل، يُعاد إنتاجها في مكان آخر بالصيغة نفسها.

4. النساء في قلب المعادلة المركبة

وجود النساء في مركز المعركة يمنحها بعداً إضافيا. فالعاملة لا تواجه فقط استغلالاً اقتصادياً، بل هشاشة اجتماعية مضاعفة: عبء العمل المنزلي، ضعف الحماية الاجتماعية، قابلية أعلى للطرد والتهميش. تنظيم النساء هنا ليس مجرد دفاع عن الأجر، بل إعادة تعريف للموقع الاجتماعي ذاته.

5. التنظيم كتحويل للصمود إلى قوة

الصمود الأخلاقي مهم، لكنه لا يكفي. ما لم يتحول الصمود إلى بنية تنظيمية دائمة، يبقى قابلا للاحتواء.

تنظيم الطبقة العاملة يعني: بناء لجان قاعدية مستقلة وقادرة على الاستمرار، ربط المعركة بقطاعات أخرى، خلق قنوات إعلامية مضادة للسردية الرسمية، تحويل التضامن الظرفي إلى شبكة دعم مستمرة. بدون هذا التراكم، تبقى حرب عضّ الأصابع لحظة بطولية تنتهي بتسوية.

ومع التراكم، تصبح خطوة في بناء ميزان قوى جديد.

6. من ردّ الفعل إلى المشروع:

المعركة تطرح سؤالا أكبر من التعويض: أي نموذج اقتصادي نريد؟ هل يُختزل الاستثمار في تخفيض الكلفة وسهولة التسريح؟ أم يُربط بالمسؤولية الاجتماعية والضمانات الفعلية؟

الانتقال من مطلب جزئي إلى أفق سياسي لا يعني القفز على الواقع، بل تأطيره ضمن رؤية أوسع.

الخلاصة

معركة سيكوميك مكناس ليست فقط صراعاً حول مستحقات. إنها اختبار لمدى قدرة الطبقة العاملة على الانتقال: من الاحتجاج إلى التنظيم، من الملف إلى القضية، من المعركة المعزولة إلى المسار التراكمي.

حرب عضّ الأصابع قد تنتهي بتعويض. لكن ما يبقى حقا هو ما إذا كانت المعركة ستتحول إلى تجربة وعي وتنظيم. فالرأسمال يمتلك أدوات القانون والمال والزمن. والطبقة العاملة لا تملك سوى ما تبنيه من قوة جماعية. وكلما تحول النضال من لحظة دفاع إلى مشروع تنظيم، تغيّرت شروط المعركة نفسها.

غزة تعود إلى الحياة

أحمد عويدات (*)

ظلام الليل لا يدوم طويلاً ، وخيوط الفجر تنسج قدومه من جديد، وأشباح الموت ترحل رويداً رويداً عن غزة الجريحة. تستفيق غزة من موتها الوشيك، وتبدأ بتنفس الصعداء ، مع توقف الحرب المعلنة ، وسريان أثر لا يُرى لوقف إطلاق النار الترامبي الهش ، وبدء الاعتداءات المتكررة ، بل دفقات الحرب غير المعلنة في كافة أنحاء القطاع، واستمرار عمليات نسف الأبنية داخل وخارج الخط الأصفر التقسيمي ، وشن الغارات على المدنيين المتلحفين بأغطية مُغرقة بمياه الأمطار ، و استمرار القصف للخيامً المتهالكة والممزقة وكأنها حصون منيعة ،وتواصل عمليات الاغتيالات حتى للأطفال. برغم ذلك ،تبدأ غزة يومها التالي وتعود إلى الحياة من جديد ، ولم تَكل ولم تَمل ، ولم تَثْنها آلة الدمار والإبادَة والتجوِيع والتعطِيش ، ولا قسوة الطبيعة ببردها القارص الذي تسبب بموت الأطفال الرّضع، وأمطارها المتصببة أنهاراً على فراش الأطفال ، ورياحها العاتية التي تمزق ما تبقى من خيام متداعية. عاد الأطفال، الذين نجوا من هولوكوست نتنياهو ، إلى ساحات لعبهم المشوَّهة والمدمرة ،عادوا إلى مقاعد الدراسة التي هشمتها مسيّرات كواد كبتر وطائرات اف ١٦، وقذائف الميركاڤا ،عادوا يتلقون العلم جلوساً على الأرض التي أحبوها في خيمة أو بين أنقاض غرفة ، كانت ذات يوم صفًا ، وأمام سبورة محطمَة ومعلمة لا تملك إلا صوتها و لغة الجسد ، وعاد المُصلون إلى ما تبقى من دور العبادة التي دنسها وقصفها جيش الاحتلال ، وبدأ اليسير من الآليات الثقيلة بالعمل لإزالة الأنقاض وركام الأبنية المدمرة بحثا عن جثامين أو ربما رفات الشهداء المفقودين، برغم صعوبة ومشقة المهمة.هناك على أطلال الأحبة تنتظر ، البقية الباقية من ذوي الشهداء، بارقة أمل بالعثور على جثامين أو رفات الأحبة صغاراً وكباراً ونساءً وكهولا. عادت غزة إلى يومها التالي بشكل مختلف ،لا كما تمنى بن غفير وسموتريتش وزعيمهم نتنياهو ، عادت أسواقها المتواضعة «وبسطاتها» وصوت البائعين يملأ المكان صخباً وضجيجاً غير آبهين لقذائف أو صواريخ ستسقط عليهم بعد قليل. عاد الغزاويون المُكلَمون ، لكن تعلو جباههم إمارات الفخر والكبرياء ، عادوا إلى حارات وشوارع غزة ، التي باتت لا تُعرف ملامحها إلا القليل منها ، بين أكوام الأنقاض وتلال الركام هنا وهناك. عاد الغزاويون ذوو الإرادة الصلبة والعزيمة التي لا تهن ، لقد ألفوا الحروب والحصارات ونتائجها وألفوا النزوح والتهجير، وعرفوا معنا الحياة والثبات في الأرض التي أحبتهم وتجذّروا بها. ، عادوا ولم يهزمهم سوى القدر وهو مُحتّمٌ عليهم ، هزموا كل أنواع القتل والتدمير والإبادة وصنعوا من اللاشيء أشياءً ، إنهم يموتون، ولكن يولدون ؛ وكأن جيناتهم تختلف عن جينات البشر الآخرين بصمودهم وإصرارهم وثباتهم وشجاعتهم. عادوا وهم ينشدون بصمت لا تسمعه آذانهم « إني عدت من الموت لأحيا وأغني ،علمتني ضربة الجلاد أن أمشي على جرحي وأقاوم». عاد الغزاويون ونصبوا مجدداً خيماً مهترئة تتلاعب فيها الرياح العاتية وتسقطها الأمطار الغزيرة. عادوا فنصبوها على أنقاض منازلهم، ولم ينسوا أن يرفعوا علم الوطن السليب خفاقاً يغيظ العدى والصامتين والمتخاذلين والمأجورين. تراهم هناك في زاوية ما قريبة من المشفى، يصلّون على أرواح الشهداءً ، ويواروهم الثرى وسط حزن وألم شديدين على فراقهم ، وأمل أن يَستمروا بالحياة التي بدأوها. حتىً قسوة الطبيعة واعتداءات الاحتلال لم تثنهم عن مزاولة نشاطهم وفعالياتهم. لقد بدأت غزة إعادة الإعمار ، ولم تنتظر أحداً ، ولم تستأذن أحداً لا أمميا ولا إقليميا، ولا محلياً ، لم يأبهوا لتهديدات وأطماع المستثمر العقاري بتحويلها إلى «ريفيرا الشرق» للاستجمام، بل صمموا أن يعيدوا لها ألقها وجمالها واسمها الحقيقي «غزة هاشم» وصاحبها الحصري والوحيد الشعب الفلسطيني. ولم تنتظر ما سمي «مجلس السلام» الترامبي

الذي ضم في عضويته مجرم الحرب والإبادة نتنياهو المطلوب للعدالة الدولية ، ولم يضم أي تمثيل فلسطيني بوصفه صاحب الشأن الأول «بالحل المنتظر». لم ينتظر الغزاويون هذا المجلس الذي رفضه الأوروبيون ، ووافقت عليه أنظمة الضعف والهوان والتخاذل والتماهي مع مصالح الإمبريالية الجديدة ،التي تحرص على إنجاح المشروع الصهيوني في المنطقة.

الغزاويون لم ينتظروا أيضا لجنة التكنوقراط لإدارة غزة، لأنها ستكون مكبلة بقيود الممثل السامي ميلادينوف البلغاري الجنسية. لم تنتظر الفتح الموعود ، منذ أمد طويل ، لمعبر رفح ، لم تنتظر غزة العزةً والإباء أحداً، بل أخذت المبادرة صونا لوصية الشهداء ، وبدأت عمليات الترميم وأدارت عجلة الإنتاج والخدمات والحياة بكل تلاوينها. و قال لسان حالهم «بإذن الله سنعمرها، وتبقى أحلى من أول». وهناك لوحظتْ علامة فارقة إذ لم يغب مشهد الفرح برغم الدمار ورائحة الموت ؛ عندما أقام الغزاويون عرساً جماعياً لأبنائهم وبناتهم وسط أغان وأهازيج وطنية تراثية ؛ ما يعني إحيـاء الأسـرة والمجتمع وتأكيد إرادة الحياة. وهناك أيضا أقلقت قادة الاحتلال وإعلامهم العبري مشاهد عودة مئات الطلاب إلى الجامعة الإسلامية، التي أعيد افتتاحها. ويا لعظمة هذا الشعب! إذ تخرج 230 طالب وطالبة ، طبيب وطبيبة وسط الحصار والدمار والمعاناة من كل أشكال الإبادة على مدى سنتين، ليلتحقوا بمراكز عملهم لتقديم خدماتهم للجرحى والمرضى. لقد آلم ذلك قادة الاحتلال ؛ لأنهم يرون العودة إلى التحصيل العلمي والأكاديمي عاملاً مخيفاً للاحتلال ؛ لأنه جعل من غزة ذات يوم منارة للعلم والمعرفة والتكنولوجيا و للقيم الإنسانية والحضارية ، لقد أوجعهم رعباً هذا الصرح ؛ لأنه ساهم في قهرهم يوم العبور في السابع من أكتوبر، وأزعجهم كثيرا بل أخافهم الترميم في أقسام مشفى الشفاء التي شهدت حفل تخريج هؤلاء الأطباء. ؛ لأنهم اعتبروا ذلك عودة «لحماس» وعودة «للإرهاب» ، كما ذكرت صحافتهم العبرية ، وكأن في تقديم الخدمات الطبية في قسم الطوارئ والولادات مصنعاً للسلاح والعبوات. وهناك من عبر عن قلقه وامتعاضه من بدء ترميم بعض المؤسسات؛ إذ وجدوا في ذلك عودة لسلطة «حماس» وإعادة بناء قدراتها العسكرية. وبناءً على رأي الإعلامي وائل عواد قوله : «ما صلة ذلك بالإرهاب؟ وأين حماس في هذا الموضوع؟ أين ستلد الأمهات؟». ولماذا يضيرهم إعادة تأهيل ووجود أربعة مراكز صحية جديدة ، إنهم لا يريدون حتى تقديم العلاج للأطفال والنساء لا زمن الحرب، ولا زمن اللا حرب ، انهم لا يرون ولا يريدون إلا موتنا، وحرمان شعبنا من أبسط الحقوق. لقد عبروا عن خيبة أملهم والإحباط لمشاهدة عمليات إعادة البناء التي جرت بهذه السرعة وبهذه الإمكانات، وبهذا الإصرار. لقد راعهم حتى قيام صيادوا الأسماك بإصلاح وترميم قوارب صيدهم ، ووصفوا ذلك بأنه خطوة من خطوات «حماس» لإعادة قدراتها وقوتها، وكأن صيد السمك عمل إرهابي ، وله علاقة «بحماس». ووصلت مخاوفهم وخيبة أملهم لوجود مطاعم تقدم أطباق الحمص ؛ فأصبح لديهم «حمص فوبيا» وربطوه أيضا بالإرهاب، واعتبروا كلمة « حمص « شقيقة «لحماس» وتتناغم معها لفظاً. حتى أن الإسرائيليون رأوا في ترميم المسجد العمري التاريخي تهديداً أمنياً جديداً لهم ؛ وكأنه قاعدة عسكرية للمقاومة.

لأن غزة وأهلها يمتلكون إرادة الحياة ، كان إصرار قادة الكيان على تدمير غزة وعدم وصولها إلى اليوم التالي. ومن هنا أيضا، تأتي أسباب عرقلة نتنياهو و قادة حربه للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب باختلاق الذرائع ، وإصراره على ربط ذلك بتسليم جثة آخر أسير لدى المقاومة. إن إطالة أمد الحرب ،حتى تطال آخر طفل و آخر بيت فلسطيني ، تهدف إلى اجتثاث الوجود الفلسطيني ، ويعبر عن العقلية الثأرية الانتقامية القائمة على الإبادة والتهجير والتوسع. لكن شعبنا بصموده ومقاومته وصبره ، وبدعم أحرار العرب والعالم عزف سيمفونية الحياة من جديد ، وأرسل رسالة إلى العالم ، مفادها أنه مهما اشتدت حلكة الظلام وضاقت فسحة الأمل وتعاظم جبروت الطغاة والمحتلين ، وتفاقم حجم الألم والمعاناة ؛ فإن الفجر آت ، وقد أتى فجر غزة ، وابتدأ العرس الفلسطيني من جديد ، «زغردي يما و زغردوا».

(*) أحمد عويدات: كاتب من فلسطين
عن مجلة الهدف العدد (79)/(1553)

انتقال مراكز التراكم، من الهيمنة الأمريكية إلى الصعود الصيني

قراءة في تحولات النظام الرأسمالي العالمي

إن التحولات الجيوسياسية الحالية لا يجب أن نفهمها بوصفها مجرد تنافس بين الدول الرأسمالية، بل بوصفها تعبيراً عن تحولات في بنية التراكم الرأسمالي نفسه. فالدولة المهيمنة ليست سوى الشكل السياسي الأعلى لمركز التراكم العالمي. ومن هذا المنظور، فإن الحديث عن الانتقال من عصر الهيمنة الأمريكية إلى صعود الصين هو في جوهره حديث عن انتقال مركز إنتاج القيمة وفائض القيمة على الصعيد العالمي. على اعتبار أن التراكم بوصفه قانون الرأسمالية يتم حسب التحليل الماركسي على أساس استخراج فائض القيمة من العمل وإعادة استثماره لتوسيع الإنتاج، وكذلك التوسع الجغرافي بحثاً عن يد عاملة أرخص ومواد أولية، إضافة إلى أسواق جديدة. من هنا يظهر ما يمكن تسميته بالجغرافيا المتحركة لرأس المال الذي بطبعه لا يعرف الاستقرار، بل ينتقل حيث توجد شروط التراكم الأفضل.

شفيق العبودي

تاريخيا انتقل مركز التراكم من بريطانيا الذي عرفه خلال القرن 19م إلى أمريكا في القرن 20م، وهذا يجب أن يُأخذ في الحسبان لفهم صعود الصين في القرن 21م حاليا، ومن بين أسباب ذاك الانتقال:

1 ـ ارتفاع كلفة الإنتاج في بريطانيا.
2 ـ صعود الصناعة الأمريكية الثقيلة.
3 ـ الحربان العالميتان اللتين أنهكتا أوروبا.
4 ـ حلول الدولار محل الجنيه.

إن هذه السابقة التاريخية تقدم نموذجاً نظرياً لفهم انتقال المركز اليوم، فما هي ملامح أزمة التراكم في المركز الأمريكي الآن والتي تنذر بهذا الانتقال؟

إن أهم مؤشر على بداية تآكل الهيمنة الأمريكية ناتج عن الأزمة البنيوية في التراكم نفسه، وذلك عبر انتقال الصناعة إلى الأطراف فمنذ سبعينيات القرن الماضي قامت العديد من الشركات الأمريكية بنقل الإنتاج إلى الصين وجنوب شرق آسيا ثم المكسيك، بغرض تخفيض كلفة الإنتاج، لكن النتيجة البنيوية هي انتقال إنتاج فائض القيمة ماديا خارج المركز، زد على ذلك صعود الرأسمال المالي لما تحولت أمريكا من رأسمالية الإنتاج إلى رأسمالية مالية، وهو ما تمثله بورصة وول ستريت باعتبارها مركز الربح والاحتكار وبه حلت المضاربة محل الصناعة وتصدير رأس المال عوض البضاعة، إضافة إلى تضخم الديون التي تخطت 38.5 تريليون دولار خلال سنة 2025م. الشيء الذي سبق للينين التحذير منه بقوله: «حين تهيمن المالية يدخل الرأسمال طور الإمبريالية المتأزمة»

النتيجة هي تآكل القاعدة الصناعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن وجود بطالة بنيوية، والاعتماد على الاستيراد بشكل أكبر عوض التصدير البضاعي حيث ارتفع العجز التجاري بشكل كبير في بداية 2025 (وصل إلى 131.4 مليار دولار في يناير) نتيجة نمو الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات بالرغم من قرارات ترامب بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، وتمثل الصين جزءا كبيرا من العجز التجاري الأمريكي بحوالي 50% من إجمالي العجز، تليها أوروبا وآسيا. بهذا تكون أمريكا قد احتفظت بالهيمنة النقدية والتفوق العسكري، لكنها تفقد تدريجيا مركز إنتاج القيمة الفعلية التي تتم عبر التصنيع بدرجة كبيرة.

فما موقع الصين حاليا؟

أصبحت الصين الآن بمثابة موقع جديد لاستخراج فائض القيمة، كونها مصنع العالم، إذ تتربع على رأس الدول الصناعية بناتج صناعي قدر بـ 4.659 تريليون دولار، متفوقة على الولايات المتحدة التي تأتي في المركز الثاني بـ 2.497 تريليون دولار. ويأتي ترتيب الدول على المستوى الصناعي العالمي كما يلي:

1 ـ الصين: 28% من الصناعة العالمية.
2 ـ الولايات المتحدة: 17.3% من الصناعة العالمية.
3 ـ ألمانيا: 845 مليار دولار.
4 ـ اليابان: 818 مليار دولار .

كما وفرت الصين شروطاً مثالية للتراكم، من خلال اليد العاملة الضخمة والرخيصة، وباعتبارها دولة مركزية تضبط العمل، وتوفر بنية تحتية هائلة، ومناطق اقتصادية خاصة. الشيء الذي أدى إلى انتقال خطوط الإنتاج العالمية إليها منذ مدة، كما أن الصين بالرغم من أنها سياسيا تتبنى الإيديولوجية الشيوعية، إلا أنها لم تحارب وتواجه الرأسمالية، بل اندمجت فيها لكن بشروطها، وذلك عبر استقبال الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، مما جعلها تفرض شراكات محلية، أدت إلى تحقيق التراكم عبر الاستيعاب، وكل ذلك أدى إلى تحول الصين من ورشة إنتاج إلى مركز تراكم، وهذا التحول النوعي وقع حين بدأت الصين بـ:

1 ـ تطوير شركاتها العملاقة.
2 ـ امتلاك سلاسل التوريد.
3 ـ الاستثمار خارجيا.

هنا بالضبط انتقلت من موقع إنتاج فائض القيمة إلى موقع تراكمه وإعادة تصديره. وحين يتراكم فائض رأس المال داخليا ولا يجد ربحية كافية، يتجه إلى الخارج، وهو ما قامت وتقوم به الصين من خلال تصدير الفائض الرأسمالي، وتمويل بنى تحتية عالمية في العديد من البلدان خاصة في إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى ربط الأسواق بالصين عبر سياسة «الحزام والطريق».

الآن هل تعتبر الصين مركزا رأسماليا جديدا، أم نموذجا بديلا؟

بخصوص هذا السؤال هناك جدل بين المحليين الاقتصاديين خاصة الماركسيين منهم، فهناك من يرى أن الصين اشتراكية سوقية بحضور قوي للدولة، من خلال التخطيط الاستراتيجي مع وجود ملكية عامة جزئية. وطرح آخر يرى أن الصين دولة رأسمالية تقوم على أساس استغلال العمل، إضافة إلى تراكم رأسمالي ضخم وتوسع خارجي. لكن الراجح في اعتقادي هو أن الصين ليست نقيض الرأسمالية، بل طورها الآسيوي الجديد. وبالرغم من وجود مؤشرات عدة تقول بانتقال التراكم من أمريكا إلى الصين، إلا أن هناك بعض التناقضات التي قد تعرقل انتقال المركز إلى هناك، والقراءات الماركسية تعلمنا أنه لا انتقال بلا أزمات، والصين الآن بالرغم من كل التفوق المذكور سالفا إلا أنها تكاد أن تكون على المستوى الداخلي عبارة عن فقاعة عقارية ترزح تحت ديون محلية تصل إلى 92 تريليون يوان (حوالي 12.58 تريليون دولار) في عام 2023، تمثل فيها ديون الشركات غير المالية النسبة الأكبر (142% من الناتج المحلي)، تليها الحكومة بنسبة 93%، مع وجود تفاوت طبقي متنامي بقوة داخلها، حيث انتقلت البلاد من مساواة شبه تامة قبل 1978م إلى مستويات تقارب الولايات المتحدة في انعدام المساواة، إذ يتركز الثراء في المدن الكبرى (أكثر من 100 مليون فرد في الطبقة الوسطى) بينما يعاني ملايين العمال المهاجرين من نقص الخدمات والضمان الاجتماعي، مع استئثار أغنى 10% بـ 62% من الثروة، وقد أظهرت البيانات أن أغنى 1% من السكان يمتلكون أكثر من ثلث صافي الثروة الوطنية، بينما يمتلك أغنى 5% أكثر من نصفها، ضف إلى ذلك شيخوخة سكانية، حيث تواجه الصين تحولا ديموغرافيا سريعا نحو الشيخوخة، إذ تجاوز عدد المسنين البالغين أكثر من 60 عاما فما فوق 297 مليون نسمة بنهاية 2023، ما يشكل نحو 21.1% من السكان، وبحلول سنة 2035م يُتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 400 مليون أي ثلث سكان الصين.

أما على المستوى الخارجي فإن الصين تواجه تطويقا عسكريا أمريكيا، حرب تكنولوجية، وصراعات تجارية مع أمريكا نفسها والاتحاد الأوربي ، لذلك يمكن القول أن انتقال المركز من أمريكا إلى الصين ليس حتميا وخطيا، لكن ما هو مؤكد الآن هو أننا في إطار التحول من الهيمنة إلى الصراع على الهيمنة، لأن المرحلة الحالية يمكن توصيفها بازدواج مركز التراكم، باعتبار أمريكا مركز مالي عسكري، بينما الصين تعتبر مركز صناعي تجاري، وهذا من شأنه أن يولد توترا بنيويا، لأن الرأسمالية تميل تاريخيا إلى مركز واحد مهيمن.

عموما يمكن القول أننا لا نشهد فقط صعود دولة، بل انتقالا في جغرافيا إنتاج فائض القيمة، وإعادة توزيع مراكز التراكم، وأزمة في الرأسمالية الأطلسية، مقابل صعود رأسمالية دولة آسيوية. باختصار يمكن تلخيص اللحظة التاريخية بأن أمريكا لم تعد مصنع العالم، والصين لم تصبح بعدُ إمبراطوريته الكاملة، نحن في الفراغ الفاصل بين مركز يحتضر ومركز يتشكل أجلا أم عاجلا.

العرائش 16 فبراير 2026

البناء الديمقراطي في المغرب وقضاياه، اي دور للشباب

يعتبر مصطلح الديمقراطية من أكثر المصطلحات رواجا في العمل السياسي سواء المغربي أول العالمي، فالكل يطال بها والكل يدعي انضباط ممارسته لها ولقواعدها، وجميع الحركات الشعبية تطالب بها محتى الانظمة الحاكمة الديكتاتورية والاستبدادية هي الأخرى تدعي أن حكمها ديمقراطي.

سعد مرتاح

إن كلمة الديمقراطية تعبير اصطلاحي يعود للعصر الإغريقي démos وتعني الشعب وgratos بمعنى حكم، فيكون المعنى المباشر لها «حكم الشعب» وهي تعني بصفة عامة ذلك النظام السياسي المبني على السيادة الشعبية عبر مشاركة المواطنين/ات في العملية السياسية، والفصل الحقيقي بين السلط الثلاث والذي تتم فيه مساءلة الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم، وفي قوانين وتشريعات تؤطر المجتمع مستمدة في أساسها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

والديمقراطية لا تعني فقط حكم الاكثرية وفقط، ولا يكفي تحقيقها وجود مؤسسات سياسية، وحتى لا تصبح غطاء لوصول المستبدين للحكم ووسيلة لإعادة انتاج أنظمة دكتاتورية تحمل مشاريع هيمنية وعنصرية شوفينية وفاشية، فإنه بتطلب أيضا أن يكون الشعب معترفا بها كقيمة في حد ذاتها، أي ان تتجاوز كونها مؤسسات دستورية وقوانين فقط إلى لتصبح سلوكا سياسيا واجتماعيا ونمطا للعلاقات الإنسانية.

وبما أنه يستحيل بناء ديمقراطية حقيقية في المجتمع دون مشاركة قوية للشباب/ات في هذا البناء، على اعتبار الشبيبة الفئة أكثر دينامية في المجتمع والأكثر تقبلا للأفكار الجديد والأكثر نفورا للتقاليد والعادات كما تعتبر هي تلك الصفيحة الحساسة للصراع الطبقي فنظرا لامتلاكها روح التجديد والإبداع والاندفاع والتضحية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار الديمقراطية والاشتراكية.

ونظرا لأن الديمقراطية في المغرب بهذا المفهوم مستحيلة في ظل هذا النظام المخزني بكونه نظام مبني على تشجيع الانتهازية وإفساد النخب والقمع والفساد والرشوة واختراق الأحزاب واستغلال الدين وهذه كلها أشياء تعتبر من أسسه وهي منافية طبعا طولا وعرضا للديمقراطية.

ومنه فالنضال من أجل الديمقراطية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو في العمق نضال ضد الطبقات السائدة ونظامها السياسي المخزني، فهناك علاقة جدلية بين التقدم في وضع أسس الديمقراطية الحقيقية عبر عزل المافيا المخزنية وتفكيك النظام المخزني، وبين تقويض الأسس المادية للطبقات السائدة.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والشباب/ات فإنه يجب على الشبيبة المغربية ان تكون في مقدمة المعارضين/ات لسياسات المخزن اللاديمقراطية.

وطبعا في المجتمع غير الديمقراطي ستكون التنشئة الشبابية في المؤسسات الرسمية، ناقصة وغير مكتملة، وبالتالي من الطبيعي أن تكون أغلب الشبيبة المنتمية للطبقات الشعبية تجد صعوبة بالغة في فهم الديمقراطية، لهذا على التنظيمات الديمقراطية التقدمية أن تقوم بخلق فضاءات حرة بديلة للشبيبة المغربية تشيع من خلالها القيم الديمقراطية الحقيقية وهناك أمثلة كثيرة للفضاءات التي يمكن إنشاءها أبرزها دور الشباب مثلا، وأيضا بإمكانها أن تساهم من خلال النقابات والجمعيات بصفة عامة التي تقودها في خلق إطارات شبابية موازية تتمتع بأقدر قدر ممكن التسيير والتقرير والتنفيذ وأن تكون مفتوحة في وجه عموم الشبيبة، هذه الآليات التي يجب أن تربي الشباب على الديمقراطية وعلى ثقافة الاختلاف وتقبل جميع الآراء.

وفي هذا الصدد هناك عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية يجب على التنظيمات المناضلة أن تحاول إشراك أكبر قدر ممكن من الشباب فيها ،أبرزها:

الدستور الديمقراطي:

تعتبر قضية إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، من أهم النضالات التي تخوضها التنظيمات الديمقراطي اليوم، ويجب على الشبيبة في هذا الصدد أن تساهم بدورها، وذلك من خلال إعطاء رأيهم في الكيفية التي يمكن بها فرض هذا وان اختلفت آراءهم فتظل جد مهمة طبعا، وأي ديمقراطية في التفاصيل يجب أن ينص عليها هذا الدستور الديمقراطي، وطبعا ستكون هناك اختلافات وهذا هو المهم حيث من تلك الاختلافات وكيفية تدبيرها ستتعلم الشبيبة رويدا فرويدا النقاش واحترام الآخر ومقارعة الفكرة بالفكرة أي بنهاية المطاف ستكون تربية على أحد أهم مقومات الديمقراطية.

القضية الأمازيغية:

لطالما كانت القضية الأمازيغية والمكانة الهامشية التي تحتلها في الخطاب الرسمي المخزني وفي السياسات العمومية أكبر شاهد على وزيف الشعارات الديمقراطية للمخزن، فالحل السديد للقضية الأمازيغية لن يكون إلا في إطار نظام الديمقراطي ينصف جميع اللغات والثقافات واللغات، على الشبيبة المغربية الطامحة للديمقراطية أن تعطيها دور هام

الصحافة الحرة وحرية الراي:

يرتبط ازدهار المجتمعات البشرية ورقيها ارتباطا وثيقا بمدى حرية التعبير، في هي من أعظم الحريات وإحدى الركائز الأساسية الديمقراطية، ولهذا على الشبيبة المغربية المتعطشة للديمقراطية، أن تناضل من أجل فرض حرية الرأي والتعبير وعدم مصادرة هذ الحق تحت أي طائلة كانت، لهذا يجب التنظيمات الديمقراطية تشجيع الشباب/ات على الكتابة والتصريح في مختلف المواضيع العامة وحاميتهم من أي تضيق أو قمع سلطوي.

استقلالية المجال العام وتنظيم الشبيبة:

ومؤدى ذلك وجود مجال عام مفتوح للشبيبة مستقل عن الدولة لأن هيمنة الدولة على المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافة والإعلام يعدم الديمقراطية، لهذا يجب إقناع الشبيبة على ضرورة انخراطها في شبكات اجتماعية متنوعة كالأحزاب الحقيقية والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات المدنية والتعاونية، فكلما زادت القدرة التنظيمية للشباب/ات على إنشاء تنظيماته المستقلة عن الهيئات الرسمية كلما اتسع المجال والقدرة على الحيوية والمبادرة والتنوع ويشارك بطريقة إيجابية في النضال والترافع في القضايا التي تهم الشأن العام.

العلمانية:

لا يمكن بأي شكل من أشكال تصور ديمقراطية بدون علمانية، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة والسياسية بما يضمن حماية الدين من أي استغلال سياسي، وأيضا بما يضمن حرية الضمير والمعتقد لدى المواطن/ة، ولهذا للوصول إلى الديمقراطية لا بد من تربية الشباب على قيم العلمانية، بما هي تعني احترام ديانة الآخر ومعتقداته، الشيء سيني لنا جيلا متشبع بثقافة التسامح والاحترام. وأيضا جيلا رافض لتبرير السلوك ديكتاتوري على أساس الدين وهذا هو الأهم في هذه المسألة.

القضية الفلسطينية:

لطالما كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا الديمقراطية في العالم بأسره، وبالتالي حث التنظيمات الديمقراطية على تبني الشبيبة للقضية الفلسطينية سيمكنهم مستقبلا من تبني جميع القضايا الديمقراطية في العام أجمع ومن الترافع عنها، والأهم من ذلك سيكتسبون روح التضامن مع الشعوب المضطهدة، والتضامن هو مبدأ ديمقراطي أصيل.

إذن بصفة عامة قضايا ديمقراطية يجب على الهيئات التقدمية والديمقراطية إيصالها لأوسع شريحة ممكنة من الشباب والشابات ولإقناعهم على تبنيها، فدائما ما أقول أنه لا يمكن قيام أي ديمقراطية حقيقية في المغرب، طالما الشباب/ات لا يضطلع بدوره الجوهري والحاسم في هذا النهوض.

النضال النسائي والاعتقال السياسي في المغرب

حين تتحول الدولة إلى هياكل مادية لقمع النضال التحرري

ح. زهرة

تعاني المرأة العاملة والمفقرة في البادية والمدينة من قمع واضطهاد مزدوج سواء لكونها جزء من الطبقة المستغلة (البروليتاريا، الفلاحين الفقراء، الشغيلة..)، أو كأنثى في مجتمع ذكوري. لذا فإن تحرر المرأة مرتبط عضويا بالقضاء على علاقات الاقتصادي الاستغلالي، الرأسمالية منها والشبه إقطاعية في البوادي، وعلى النظام البطريركي الذي يخدم الرأسمالية بتوفير عمل منزلي غير مدفوع الأجر وإعادة إنتاج القوى العاملة مجانا.

وفي السياق المغربي، نجد تجليات هذه التناقضات: أولا في التهميش الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء وكذا هشاشة العمل وبالخصوص في قطاعي الفلاحة والخدمات، إضافة إلى للفوارق الكبيرة والتمييز في الأجور. وثانيا في العمل «الغير مرئي» والغير معترف به وغير المأجور كالعمل المنزلي والرعاية...، وثالثا العمل في الاقتصاد غير المهيكل وتشغيل القاصرات. اضافة للحيف الذي تكرسه القوانين التمييزية، حيث على الرغم من التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة (سنة 2004)، تبقى إشكالات التمييز في الميراث، الزواج، والحضانة تكرسها وتتحكم فيها مرجعية ذكورية بامتياز.

وتظهر الدولة، كأداة بيد الطبقات السائدة المتحكمة في السلطة والثروة من خلال تحالف الطبقة الراسمالية وكبار الملاكين، لقمع الطبقات الأخرى باشكال واساليب مختلفة من ابرزها الاعتقال السياسي كأهم أدوات تلجأ لها الدولة لضمان أستمرار الاستبداد وللحفاظ على النظام المخزني القائم في المغرب. وقد استهدف هذا القمع تاريخيا اليسار عموما ومناضلي الحركة الماركسية-اللينينية خصوصا وبعض التوجهات الإسلامية المعارضين كما شمل مناضلي الحركة الطلتبية ونشطاء الحركات الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: حراكات الريف، جرادة، احتجاجات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد...الخ وكان للمرأة نصيبها من القمع والاعتقال والاغتيال..

ويوظف القمع بشكل انتقائي ضد النساء النشيطات عندما يهدد نضالهن النظام الاجتماعي-الاقتصادي أو السياسي مثل ناشطات حركة 20 فبراير (2011) اللواتي تعرضن للملاحقة، ناشطات الريف (حراك 2016-2017) و ناشطات حقوقيات أو مدونات اللواتي يسلطن الضوء على قضايا الفساد والقمع كحالة سعيدة العلمي والتي تمت ملاحقتها ومتابعتها واعتقالها للمرة الثانية، والمناضلة النقابية الأستاذة نزهة مجدي والمناضلة امينة جبار وغيرهن من ضحايا الاقصاء والتهميش وقمع الحريات، المطالبات بحقوقهن واللواتي تعرضن لمختلف اشكال القمع والعنف والمحاكمات الجائرة.

تجدر الاشارة إلى وجود توجهين يخترقان النضال النسائي: فمن جهة هناك نضال نسائي له طابع برجوازي يركز على قضية المساواة كحق مشروع، لكن في إطار النظام الرأسمالي القائم كمطلب تخصيص حصص في المؤسسات من برلمان، وتمثيل في المناصب العليا ونجده يتحالف مع النظام كلما حقق مكاسب فردية، بينما يربط النضال النسائي ذو التوجه البروليتاري/الثوري، تحرر المرأة القضاء على نظام الاستغلال الرأسمالي في افق بناء المجتمع الاشتراكي النقيض للنظام الطبقي والبطريركي.

· في المغرب، يظهر هذا التمايز بين جمعيات نسائية «مؤسساتية» تتعاون مع الدولة، وجمعيات وحركات اجتماعية ديمقراطية، أو نساء ضمن حركات اليسار الجذري، والتي تربط المطالب النسائية بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحريات

ان المبدأ اللينيني يؤكد على ضرورة انخراط الجماهير النسائية في النضال الثوري العام، وفي نفس الوقت خوض معارك خاصة ضد الاضطهاد الجنسي.

· ان التحدي في السياق المغربي هو بناء هذا التحالف في ظل هيمنة الخطاب النسوي الليبرالي من جهة، وقمع الدولة من جهة أخرى، وتأثير العوامل الثقافية والدينية المحافظة.

· ومن المنظور الماركسي-لينيني يعتبر النضال أمميا. لذا فنضال المرأة المغربية مرتبط بنضال نساء العالم، خاصة في الجنوب العالمي، ضد الرأسمالية الإمبريالية. وقضايا مثل استغلال العاملات في مصانع التصدير (قطاع النسيج، الألياف \ الكابلاج، مراكز الستماع\ CENTRES D»APPEL)، أو الخادمات في البيوت، أو ضحايا الاتجار بالبشر، هي قضايا طبقية وجندرية ذات بعد عالمي.

من خلال ما سبق يمكن القول ان النضال النسائي والاعتقال السياسي في المغرب، ، ليسا معزلين عن الصراع الطبقي الأوسع. فالدولة تحمي النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم عبر القمع المباشر (الاعتقال) أو عبر آليات الهيمنة (القانون، الثقافة، الدين). وإن التحرر الحقيقي للمرأة يتطلب نضالا شاملا ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية وشبه الإقطاعية، وبناء مجتمع اشتراكي تلغى فيه أسس الاستغلال الطبقي والجنسي معا. وهذا النضال يتطلب حزبا طليعيا ماركسيا-لينينيا يدرج النضال النسائي الجذري في صلب استراتيجيته الثورية.

❖ في المغرب، يظهر هذا التمايز بين جمعيات نسائية «مؤسساتية» تتعاون مع الدولة، وجمعيات وحركات اجتماعية ديمقراطية، أو نساء ضمن حركات اليسار الجذري، والتي تربط المطالب النسائية بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحريات
ان المبدأ اللينيني يؤكد على ضرورة انخراط الجماهير النسائية في النضال الثوري العام، وفي نفس الوقت خوض معارك خاصة ضد الاضطهاد الجنسي.❖

ان المبدأ اللينيني يؤكد على ضرورة انخراط الجماهير النسائية في النضال الثوري العام، وفي نفس الوقت خوض معارك خاصة ضد الاضطهاد الجنسي.❖ وهذا يعني بناء تحالف طبقي بين العمال والفلاحين الفقراء والمهمشين من الرجال والنساء، مع الاعتراف بخصوصية اضطهاد المرأة والنضال من اجل تحررها وتحرر المجتمع والقضاء على كل اشكال التمييز.

حوافي التيه

محمد الوهابي

آه يأمي..
كيف لايصيبني اليأس،
وأنا أعزل،
عار،
في خلاء مكشوف،
كطريدة تنتظر الطلقة الأخيرة !؟
لامنفذ للهروب،
لاظل للإختباء،
لاشفاعة للإحتماء..
وها أنا أتجرع الثمالة،
من آخر الدقائق،
في كأس ساعتي..
والوقت لايمر سريعا !
ففوهة البندقية،
غير مستعجلة،
لتقول طلقتها الأخيرة..
وسبابة الصياد،
لم تفرغ من الصلاة بعد،
شكرا لرب أنعم بالطريدة،
كي تضغط الزناد !
وأنا على مرمى طلقة،
لأستطيع أن أرمي،
من قدمي،
خطوة..
أو من جناحي،
خفقة..
ولامن يدي،
حجرا..!
أحدق في الفراغ،
حولي،
في فوهة البندقية،
وعين الصياد..
وتضج كل الأحاسيس،
في صدري،
ولاأستطيع الصراخ !
فآه ياأمي..
تآكلت قدمي،
على حوافي التيه،
في طرق إلتفَّتْ عليّ،
وضاعت خطواتي،
ولم أمش !
تآكلت روحي،
على أطراف جسد،
كانت عروقه بركة،
لركود دماء آسَنة !
وفي كل مارأيت،
لم أبصر سوى مسافة،
تمتد..
بيني..والأشياء والناس،
بيني.. ونفسي،
بيني..وبينك،
وهاأنا قريب..لكن بعيد بعيد،
وأنت قريبة..لكن بعيدة بعيدة !
لاأستطيع أن أسبح في عينك،
وأرتمي على شط حضنك،
ولاأنت..
نُعدّ ماتبقى من وقت،
فيَ شقوق سقف يتداعى،
في مزقة من جلباب الوالد الحائل،
حيث ينفذ شعاع بطعم أداة حادة..
ولاننفذ منا.. الى بعضنا !
منطفآن نحن،
كذبالة ضربتها الريح.
للكلام طعم الرماد،
على شفتينا.
لأيادينا ملمس الخشب،
لأحلامنا ملمس الخشب،
والهواء ورم ينمو !
فآه ياأمي..
لم أتعلم كيف أستنبت جناحا،
وإلا كنت وضعتك تحته،
وطرت بعيدا..
عن الطلقة الأخيرة،
وفوهة البندقية،
وسبابة الصياد،
التي لم تفرغ بعد من الصلاة،
لتضغط الزناد !

...حول الشرف الرفيع، في الزمن الوضيع

نورالدين موعابيد

بعد أن يهن العظم، ويشتعل الرأس شيبا، وترفض المرء العيادات، وتلفظه المزارات، لا يجد ملاذا سوى أن يخلو إلى شياطينه وهواجسه، فينصت إليها حينا باحثا عن صدى دفء مفقود أو مرجإ، ويتخلص منها حينا آخر ولو مؤقتاً، ومهما يك تحمله، فإنه شاهد و شهيد على ما يُمارس ضده من إحباط مختلف الأطياف، متعدد «الظلال»-الأشباح، فتضرب عليه العناكب بأنسجتها. وإذا كان الإحباط السياسيّ سليل الاستبداد والاستعباد، يعادي في الإنسان الديمقراطية بقيمها الكونية، كما هو مستوعب من قبل حواريي التحرر، وكان الإحباط السوسيواقتصاديّ، الثقافيّ هو الآخر ضاربا بأكثر من سهم في أعشار قلوب عموم الكادحين المقتلة، فإن الإحباط الجوانيّ صعب المراس، لا يتيسر انقياده؛ إذ يحايث المحبط ويزامله، فلا يكاد يبرحه لحظة خاطفة، عابرة، أو هو إن شئنا شديد الوقع على النفس التي لربما استعذبت ماء بكائها، وأضحت من ثمة توأم القرف والجزع، لا البر يقي صاحبها، ولا البحر يواريه، فيكون قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس الوجدانيّ، يستوي عنده خراب الوجدان الفرديّ، ويباب الوجدان الجمعيّ، فتضيق به الحيل، وتتأبى عليه السبل.. ومع ذلك قد تلوح كوة «كباقي الوشم في ظاهر اليد»، يتسرب منها خيط أمل، مهما يك دقيقا، يحاور بيت أبي الطيب:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يراق على جوانبه الدم

وهو شرف غير موروث، ولا هو ممنوح، وإنما يبنيه الإنسان بالرموش، وينتزعه بالأظافر معيدا الكرّة تلو الكرّة حتى يعانق التحرر من القهر والقمع بمشتقاتهما، وتداعياتهما المتواترة. والأرجح الأحجى أن هذا الإنسان، الذي بمثل المعايير السابقة، لا ينسحب و لا يستقيل من جومة الصراع الطبقيّ، وإن كلّفه التزامه ما كلّف، فلينعمْ، ولْيغنِمْ، ولْينمْ ملء جفونه !..بل إن المجد لا يرضى بأن ترضى الإنسانيةُ من الحياة بالشظف، بدل الشغف، يقول الشاعر أبو القاسم الشابيّ، الرومانسيّ المتمرد:

سأعيش رغم الداء والأعداء كالنسر فوق القمة الشماء

والأعداء في صدر البيت هم جيوب مقاومة «التنوير والتثوير»، أولئك الذين يعبّئون المناورة، والمؤامرة تواطؤا ضد انتظارات الجماهير الشعبية، لكنهم، مع ذلك، أخفقوا في محاولاتهم المتجرة في التيئيس، بما أن أبا القاسم اختار أن يعيش بكرامة وعلو يضاهي علو قمة مأوى النسر.

أما المجموعة الغنائية»لرصاد» فتغني قصيدة ملحنة هي»سقط العقل»،منها:

سقط العقل والاتزان
وانتصبت أعواد المشانق
لأخي الإنسان
ضاع العنوان
من أرافق منكم يا جبناء وطني من أرافق؟
من أعانق؟ يا جبناء وطني
بزغ الرفض زاحفا
فاعتقلت الكلمة
وازداد الجبان يكبر و ينافق
من يقول أنا ناصر قضية الإنسان؟
من منكم يمنحني العنوان؟
من منكم ينتعل الأشواك؟
من يسافر في رحلة العمر؟

واضح أن الاستفهامات في هذا النص، استفهامات إنكارية سليلة موقف مُبدعها من الخيانات التي عاشها، ولاحظها في «جبناء وطنه»، الوطن الكسيح حيث الحرية مُغيّبة مع سبق الإصرار والترصد، فالإجابات سالبة،جوفاء يعيها الشاعر مما يضاعف برحاءه، و يمدد مأساته،على الرغم من أنه لا يني، في تقديرنا، يعتصم ببعض حبل الحراك الذي قد ينتفض بين الفينة والأخرى.. ومن ثمة فهو مهماز يحث خيول التغيير، ويدفعها إلى شحذ سنابكها.

اصدارات:

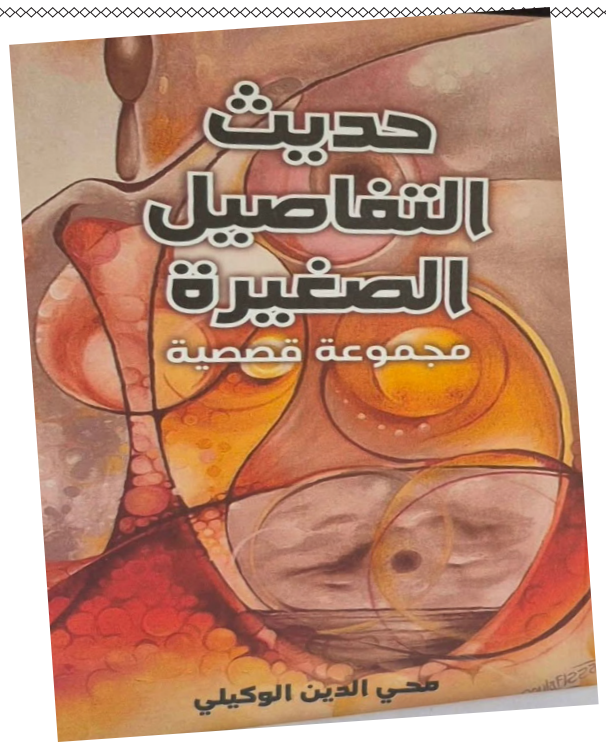

صدر للرفيق محيي الدين لوكيلي عمل ابداعي، مجموعة قصصية اختار لها عنوان «حديث التفاصيل الصغيرة». وهو الثاني له بعد اصدار مجموعة «وشوم الذاكرة» التي يقول عنها أنها «تجربة تنهل من الماضي الشخصي وتستدعي الذاكرة بوصفها مادة للحكي»،

وتأتي هذه التجربة الثانية يقول، «امتدادًا لاختيار القصة القصيرة، ولكن برهان مختلف: الالتفات إلى الهامشي والدقيق من الأحداث، إلى ما يمرّ عادة بصمت، من أجل تسليط الضوء عليه وفتح باب التأمل والنقاش حول معانيه الخفية.»

وفي انتظار إصدار آخر، نتمنى كل التوفيق للرفيق لوكيلي في مساره الابداعي.

إدريس عدة:

التراجعات التي تستهدف حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة تُنفذ خطوة خطوة، عبر مسارات متعددة، وفق استراتيجية شاملة وبرامج محكمة، لخدمة مصالح التحالف الطبقي الحاكم ورُعاته الدوليين.

ضيف العدد هو الرفيق ادريس عدة مسؤول نقابي بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش) وفي نقابة المياه والغابات، مناضل ميداني متواجد في نضالات العمال والفلاحين ومهتم بقضايا الفلاحة والامن الغذائي...

تقديم

> كيف تقيِّم تطبيق مدونة الشغل وأثرها على أوضاع الطبقة العاملة المغربية، بعد صدورها بوعود وشعارات أطلقتها الباطرونا ودولتها لتمرير الصيغة المعمول بها حاليا؟

> فعلا أثرت الحوارات المارثونية، التي انطلقت منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، التي توقفت بعد ملحمة التصدي في شوارع الرباط للصيغة الأولى لمشروع مدونة الشغل لسنة 1997. وبمبرر تجميع وتحيين تشريع الشغل، وبدعوى الحد من "تخوفات المستثمر الأجنبي وتشجيع دخول الاستثمارات الخارجية"، وغيرها من المسوغات التي استعملت لتغطية توافق "مخدوم" انخرطت فيه الأطراف الثلاثة: الدولة، الباطرونا، والمركزيات الأكثر تمثيلية، فضل هذا كل خرجت مدونة الشغل إلى الوجود والتفعيل ابتداءً من 8 يونيو 2004. وقد تم تسويق هذه الوثيقة كنتاج لتوافق وطني بين أطراف الشغل، ودليل على نجاعة حكومة جطو وقدرتها على خلق توافق وطني حول الملفات الكبرى العالقة.

إلا أنه، وبعد مرور مدة يسيرة على الشروع في تنزيل المدونة الجديدة على علاتها، وبعد تبدل السياق العام، بدأت تتكشف نوايا المخزن والباطرونا. إذ يمكننا التأكيد أنه باستثناء تجميع الشتات القانوني لتشريع الشغل في كراس واحد (حيث إلى غاية سنة 2000 كان هناك حوالي 4500 بند مشتتة على عدد من المراجع القانونية المنظمة لعالم الشغل والتشغيل في المغرب)، فإن المكتسبات القانونية الضئيلة المتضمنة في بعض مواد مدونة الشغل الجديدة خضعت لعملية تفكيك ممنهجة عبر مداخل متعددة، وأساساً عبر:

- وضع برنامج ل "المواءمة" من طرف الدولة : أي التدرج في تطبيق قانون الشغل، بالرغم من أن المدونة تنص على أنه يطبق تلقائياً بعد ستة أشهر من صدوره في الجريدة الرسمية. وقد شكلت هذه اليافطة دعوة ضمنية لمفتشي الشغل للتغاضي عن خرق القانون، وأجازت عملياً للباطرونا انتهاك الحقوق المنصوص عليها في المدونة، لتتحول المواد التي تحمي بعض حقوق الأجراء إلى نصوص للاستئناس فقط، فاقدة طبيعتها الإلزامية. وهذا ما حشر الحركة النقابية منذ بداية العمل بالمدونة غالبًا في زاوية دفاعية، أي زاوية "المطالبة بتطبيق قانون الشغل". وهكذا تحول الحق الذي يفترض أن يحميه القانون إلى مطلب موضوع ابتزاز ومساومات، غالبها تجري علانية في مكاتب مفتشي الشغل وفي اجتماعات اللجان الإقليمية واللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، التي تشرف عليها السلطات الإقليمية والمركزية لوزارتي الداخلية والشغل. وهذا ما يفسر اعتراف الدولة بأن تطبيق مدونة الشغل على الصعيد الوطني، لا يتعدى 67٪ (وهي نسبة مبالغ فيها)،وذلك بعد قرابة عقدين ونصف من الشروع في تطبيق المدونة.

والمستوى الثاني لتفكيك المكتسبات القانونية القليلة، يتعلق بإصدار المراسيم التطبيقية والدوريات التنظيمية تحت غطاء تتميم وتفسير بعض بنود المدونة، ما أدى إلى سد بعض المنافذ التي تستخدمها النقابة كلما كان ميزان القوة في صالحها، ويلجأ إليها القضاة أحيانا، لإنصاف الأجراء.

كما تم استعمال ما يسمى بالاجتهاد القضائي والسوابق القضائية: لاستصدار أحكام قضائية وجعلها مرجعا لتبري التراجعاع والتفسيرات التي تخدم الباطرونا، ومن تم تجريف ما تبقى للطبقة العاملة من حقوق قانونية مادية وحقوق مرتبطة بالحق النقابي والحريات النقابية.

> في نظرك كيف تطور مسلس الحوار الاجتماعي في المغرب ما هي حدوده ونتائجه؟

> وبالنسبة لمسلسل الحوارات الاجتماعية الثلاثية الأطراف، المكونة من الحكومة والباطرونا والنقابات، فقد انطلق منذ 1996 واستمر من خلال اتفاقات 23 أبريل 2000، و30 أبريل 2003، و26 أبريل 2011، و25 أبريل 2019، و30 أبريل 2022، و30 أبريل 2024، وفي أبريل 2025 كانت هناك لقاءات لم تستوف الحد الأدنى من شروط الحوار الثلاثي، يتم بعدها إصدار بلاغ في ليلة فاتح ماي من طرف وزير التشغيل، يوهم حصول اتفاقات مع النقابات.

ومعلوم أن هذه الجولات من الحوار الاجتماعي ضلت محكومة بالسياق العام لانعقادها، حيث غالبًا ما تعقد بعد انتفاضات أو حراكات شعبية، فتكون الغاية منها تحييد الطبقة العاملة وإعطاء القيادات ذرائع للجم الطبقة لعاملة ودفعها بعيدا عن حركة الشارع، كما جرى في جولة أبريل 2011 بالموازاة مع حراك 20 فبراير. وكذا في حالات أخرى يستعمل الحوار الاجتماعي لتهيئة شروط انعطافة سياسية تحتاج لتلميع صورة المخزن وخلق انفراج اجتماعي وهمي، كما جرى في 1996 و2019.

ونظرا لأن هذه الحوارات موسمية وتنشأ عن السياق أو ميزان القوة، فإن نتائجها تكون هزيلة وغير واضحة ودون جدولة زمنية دقيقة للتنفيذ. لذلك وبعد تغير الشروط التي أدت الى العودة لطاولة الحوار وتقديم بعض التنازلات من طرف الباطرونا والدولة، يحصل التراجع الكلي أو الجزئي عن الاتفاقات أو تعليق أهمها إلى أجل غير مسمى. حيث انه طوال المدة التي شهدت حوارات اجتماعية، لاحظنا اختفاء بعض الاتفاقات المهمة إلى الأبد، وبقاء أخرى معلقة لعقود، ناهيك عن تآكل الزيادات الهزيلة في الأجور بفعل الغلاء والتضخم.

وفي محاولة لإضفاء مظاهر الجدية على الحوار الاجتماعي، اتجهت الباطرونا ودولتها والنقابات الأكثر تمثيلية في 2022 إلى صياغة وتوقيع ما سمي لاحقًا بـ"الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي"، وهي وثيقة غير ملزمة، نصت على مستويات متعددة للحوار الاجتماعي تتوزع على المستوى الإقليمي والجهوي والمركزي، وكذا على مستوى القطاعات والمؤسسات العامة، ونصت على دورية هذه الحوارات وآليات متابعة تنفيذ مخرجاتها. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث تتخلف الحكومة والباطرونا عن الدعوة لجولات الحوار في مناسبات عدة، وتحويله أحيانًا إلى موعد لإخبار النقابات بدل التفاوض الحقيقي، كما يتحول إلى مناسبة لابتزاز الطبقة العاملة وجر ممثليها للتنازل عن مكتسباتها التاريخية، وتعليق مطالبها الملح.

وهكذا، أصبح الحوار الاجتماعي بالمغرب حوارًا مغشوشًا يعكس في الحقيقة ميزان قوة مختل لصالح الباطرونا والدولة، في ظل ضعف وتشتت الحركة النقابية وتواطؤ بعضها على مصالح الطبقة العاملة.

> ماهي مستجدات قانون الإضراب ووقعه على حق الطبقة العاملة في امتلاك هذا السلاح واستعمال لمجابهة الاستغلال؟

> يعد في رأيي قانون الإضراب، كما تم فرض على الطبقة العاملة، أحد القوانين التي تكشف بوضوح شراسة التحالف الطبقي الحاكم واستعمالها للقوانين تكبيل حرية الطبقة العاملة. بعد سلسلة من المراوغات والإلهاءات التي تعرضت لها الحركة النقابية، وبسبب تراخي بعضها وتواطؤ صريح لبعضها الآخر، وهكذا لم تفوت الحكومة والباطرونا الفرصة لفرض هذا القانون عبر مؤسسات منتخبة وقضائية صورية وجدت في الاصل لخدمة المخزن وقاعدته الطبقية لاغير، فكان قانونا لتكبيل الطبقة العاملة وتقديمها هدية لطاح نة الاستغلال الراسمالي لبقايا الاقطاع. وحتى لا نطيل في سرد القيد التي تشكل اساس هذا القانون نذكر بانه جاء لتقليص أنواع الإضراب وحصر الجهات المخولة بالإعلان عنه، وتضييق مجال ممارسته وجعل الحق في الاضراب متاحًا فقط للمنظمات القانونية أي التي تحظى باعتراف الخزن الذي غالبا ما يكون مسروطا بخدمة الباطروزا وتزكية القيادات النافذة، مع شروط تعجيزية تجرد العمال غير المنظمين نقابيا،من الحق في الاضراب. ناهيك عن تمكين الاجهزة المخزنية لوزارة الداخلية ورئيس الحكومة من السطة القانونية لإيقاف الإضراب، والتدخل لخدمة الباطرونا بداعي حماية المقاولة وضمان تزويد الاسواق وفرض احترام القانون. فضلا عن العقوبات المالية والجنائية التي تترصد العمال الساعين لممارسة حق في الاضراب بعيدا عن أغلال هذا القانون.

> ترى النقابات أن أي إصلاح دون معالجة شاملة ينطلق من تصور بديل يحترم الحقوق الاجتماعية كاملة سيبقى إصلاحًا مُكرّسًا للأزمة؟

> من الواضح أن التراجعات التي تستهدف حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة تُنفذ خطوة خطوة، عبر مسارات متعددة، وفق استراتيجية شاملة وبرامج محكمة، لخدمة مصالح التحالف الطبقي الحاكم ورُعاته الدوليين.

وفي مقابل ذلك يتسم المشهد الاجتماعي بضعف الحركة النقابية وتشتتها، واختراق الباطرونا والمخزن لمجال القرار داخلها بعضها، لذلك أصبح من الضروري والمستعجل، تعبئة توعية الطبقة العاملة للالتحاق بالعمل النقابي وتقويته، وحماية قرارها المستقل من داخله، مع التخلي عن النزعات الفوضوية والقطاعية والفئوية المفرطة، عبر تقوية العمل الوحدي والتضامني، ودفع المنظمات النقابية المستقلة نحو الوحدة النضالية وربط النضال العمالي بالنضالات الشعبية والحركة النقابية بنبض الشارع لتحصين المكتسابت العمالية والشعبية وانتزاع مطالبها المؤجل منذ عقود.

إلا أن القطع مع الواقع المتردي للطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية المتضرر من الوضع القائم، لن يتأتى إلا بالتعجيل ببناء جبهة ديمقراطية لدعم الطبقات المتضررة ومواجهة الفساد والاستبداد وتعزيز الدور التقدمي للتيارات الماركسية، وفي مقدمتها النهج الديمقراطي العمالي، لمواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وتقوية العمل النقابي وتوحيده وربطه بشكل خلاق بالنضالات الشعبية، لافتكاك السلطة والثروة من المركب الطبقي الحاكم برعاية القوى الأمبريالية، وفرض البديل التحرري الديمقراطي الشعبي، وتحرير طاقات الطبقة العامل للسير نحو البناء الاشتراكي.

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشمال يستنكر إقصاء المتضررين من الفيضانات ويطالب بفتح التحقيق

عقد المجلس الجهوي لجهة الشمال/ الريف اجتماع عادي في دورة « التضامن مع ضحايا الفيضانات»، يوم الإثنين 16 فبراير 2026، حيث تداول في جملة من القضايا التنظيمية والسياسية وساد نقاش عميق حول مختلف القضايا كما توقف المجلس بإمعان في فواجع الكوارث التي ضربت المنطقة ، وفي ختام الاجتماع أصدر البيان التالي:

في سياق الكارثة الطبيعية التي ضربت عددا من أقاليم الشمال، وما خلفته الفيضانات من دمار واسع في البنية التحتية، وانهيارات للمنازل، وانجراف للتربة، وعزلة خانقة لعدد كبير من الدواوير، يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشمال الريف بقلق بالغ وغضب شديد حجم المأساة الإنسانية التي تعيشها ساكنة أقاليم شفشاون وتواحي تطوان والحسيمة وتاونات وتازة، وما رافقها من تعاط رسمي مرتبك وانتقائي يكشف مرة أخرى الطبيعة الطبقية للدولة ومعاييرها في توزيع الاهتمام والنجدة والتعويض.

إن ما وقع ليس مجرد كارثة طبيعية عابرة، بل هو نتيجة مباشرة لعقود من التهميش البنيوي والإقصاء المجالي الذي طال مناطق واسعة من الشمال، حيث تم ترك القرى والجبال لمصيرها، بلا طرق معبدة، ولا شبكات صرف، ولا سياسات استباقية للوقاية من الكوارث. لقد عرت الفيضانات هشاشة البنية التنموية التي طالما روجت لها الدولة، وكشفت أن ما يسمى بـ»العدالة المجالية» ليس سوى شعار للاستهلاك الإعلامي، ينهار عند أول اختبار حقيقي.

وإذ نسجل أن بعض الأقاليم حظيت بتغطية إعلامية وتحركات رسمية سريعة، فإننا نندد بشدة بإقصاء مناطق بأكملها من دائرة الاعتراف، وفي مقدمتها أقاليم شفشاون وتاونات وأجزاء واسعة من الحسيمة وأخرى من اقليم تازة، التي تركت خارج تصنيفات «المناطق المتضررة» رغم حجم الخسائر البشرية والمادية المسجلة بها. إن هذا الإقصاء ليس خطأ تقنيا ولا سهوا إداريا، بل يعكس منطقا سياسيا قائما على الانتقائية في الاعتراف بالضحايا، والتدبير التمييزي للأزمات.

إن الحزب يسجل بأسف بالغ حالة الصمت والشلل التي طبعت مواقف عدد من النخب السياسية والمنتخبة بالجهة، التي وقفت مشدوهة أمام هول الكارثة، عاجزة عن القيام بأبسط أدوارها في الدفاع عن الساكنة. لقد سقطت أقنعة كثيرة في هذه اللحظة الفاصلة، واتضح أن جزءا واسعا من النخب لا يمثل إلا امتدادا محليا لمنظومة الولاء، يبرع في تزيين الخطابات الرسمية أكثر مما يجيد الدفاع عن حقوق المواطنين. إن غياب الصوت السياسي الجريء في لحظة الألم الجماعي هو شكل من أشكال التواطؤ الصامت مع الإقصاء.

وفي هذا السياق، يثير حزب النهج الديمقراطي العمالي علامات استفهام كبرى حول طبيعة التقارير التي رفعتها السلطات الإقليمية والمحلية بعد الكارثة، خاصة في الحسيمة وشفشاون وتاونات وتازة، والتي يبدو أنها قدمت صورة مبتورة عن الواقع، خالية من الأرقام الحقيقية لحجم الأضرار والخسائر. إن التقليل من حجم المأساة في التقارير الرسمية هو جريمة ثانية ترتكب في حق الضحايا، لأنه يمهد لإقصائهم من التعويض، ويحول المعاناة الواقعية إلى مجرد أرقام باهتة في أرشيف إداري بارد.

إننا نعتبر أن أي تقارير لا تعكس الحقيقة الميدانية هي تقارير فاقدة للمصداقية، وتتحمل الجهات التي أعدتها مسؤولية سياسية وأخلاقية كاملة، لأنها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تكريس حرمان مناطق واسعة من حقها في الاعتراف والإنصاف.

وانطلاقا من موقعنا كحزب منحاز لقضايا الكادحين وساكنة الهوامش، نطالب الدولة بتحمل مسؤوليتها الكاملة في ما جرى، والتوقف عن منطق التبرير والتنصل، وفتح تحقيق شفاف في طريقة تدبير هذه الكارثة، خاصة ما يتعلق بآليات تقييم الأضرار وتصنيف المناطق المتضررة.

كما نطالب بمراجعة شاملة لمرسوم التعويض المعتمد حاليا، بما يضمن إدراج كافة المناطق التي تضررت فعليا، دون انتقائية أو حسابات سياسية ضيقة، مع اعتماد معايير واضحة وعلنية، تخضع للرقابة الشعبية والإعلامية.

كما ندعو إلى تشكيل لجان مستقلة لتقصي الحقائق تضم فعاليات حقوقية ومدنية وتقنية، بهدف الوقوف على الحجم الحقيقي للخسائر، وضمان عدم تزوير الواقع مرة أخرى عبر تقارير إدارية منحازة. إن العدالة في الكوارث تبدأ بالاعتراف، وأي تعويض لا يستند إلى حقيقة ميدانية هو استمرار للظلم بأدوات جديدة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه تضامننا المطلق مع ساكنة المناطق المنكوبة في أقاليم سيدي سليمان والعرائش وسيدي قاسم، فإننا نهيب بكل القوى الحية، من جمعيات ومناضلين وإطارات ديمقراطية، إلى توحيد الجهود من أجل فرض الاعتراف بكل المناطق المتضررة، وفضح منطق الانتقائية الذي يحكم تدبير الدولة للأزمات. فالمعركة اليوم ليست فقط معركة تعويضات، بل معركة كرامة وحق في الوجود داخل خريطة الوطن.

إن الكارثة التي ضربت الشمال ليست قدرا أعمى، بل نتيجة سياسات عمومية عرجاء، ومقاربة تنموية منحازة للمراكز على حساب الهوامش. وما لم يتم القطع مع هذا النموذج، فإن الفيضانات المقبلة ستعيد إنتاج المأساة نفسها، وسنجد أنفسنا مرة أخرى أمام دولة تتذكر بعض ضحاياها وتنسى آخرين.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشمال الريف، وهو يصدر هذا البيان، يؤكد أن معركة كشف الحقيقة لن تتوقف، وأن الدفاع عن ساكنة الجبال والقرى المنسية سيظل في صلب نضاله، إلى أن تتحقق العدالة المجالية الفعلية، وترفع يد التهميش عن مناطق طالها الإقصاء لعقود.

عاشت نضالات ساكنة الشمال
ولا للانتقائية في تدبير الكوارث
الكرامة والإنصاف لكل المناطق المتضررة.

عن المجلس الجهوي

حدث الأسبوع

ذاكرة المقاومة تعرض في سوق النخاسة بدعم من وكلاء الاستعمار

في خطوة استفزازية للذاكرة الوطنية من طرف الدولة الفرنسية عن طريق سفارتها ووكلائها وطنيا ومحليا، حاولت من خلالها بعثرة أوراق التاريخ والنبش من جديد في جراحات الشعب المغربي للتباهي ولتخليد ماضيها الاستعماري القذر وتبخيس تضحيات المغاربة ومقاومتهم المخضبة بالدماء الزكية لشهداء الوطن دفاعا عن الأرض والعرض، رغم مرور عقود على الاستقلال الشكلي، فقد أقدم وفد من القيادات في وزارة الجيوش الفرنسية والمكتب الوطني لقدماء المحاربين القدامى وضحايا الحرب، يوم الجمعة 13فبراير2026 على ترميم وتدشين مقبرة جماعية لبقايا رفات جنود فرنسيين ومجندين مغاربة «الكوم» سقطوا في معركة بوكافر سنة 1933، وذلك في إطار ما سمي «الذاكرة المشتركة» كعنوان بارز يخفي وراءه سعيا محموما لتأبيد التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وتبييض وجه الاحتلال والتغطية على جرائم الحرب التي اقترفتها الجيوش الفرنسية ضد الشعب المغربي في سياق سعيها لتركيع مقاومته الأبية التي كبدت جنودها الغزاة خسائر فادحة في الأرواح وفي العتاد.

إن نموذج الذاكرة التي يتم الترويج لها في مثل هذه المبادرات تبقى مجرد وسيلة لتنبيه أحرار وحرائر المنطقة في بوكافر صاغرو وغيرها إلى حقيقة المستعمر الفرنسي وقدرته على تطويع حفنة من خونة الوطن لمواجهة المقاومة الشعبية ونسف نضاله المستمر للقضاء على كل أشكال الاستعمار الجديد وكل مظاهر الاستغلال والتهميش والإقصاء والاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي.

وأمام هذا الوضع الخطير فإننا في النهج الديمقراطي العمالي بالرشيدية والنواحي نعلن للرأي العام ما يلي:

- استنكارنا الشديد ورفضنا القاطع لمثل هذه المبادرات الوهمية والمستفزة لكل أحرار وحرائر هذا الوطن والمهينة لرموز المقاومة الوطنية.
- اعتبارنا هذه المسرحية الجديدة محاولة يائسة لمسخ الذاكرة ولتدجين الأجيال الجديدة بقبول التطبيع مع الجرائم في حق الشعوب.
- مطالبتنا السلطات المعنية بالاعتذار الرسمي لأبناء وبنات المنطقة ولشهداء المقاومة ووضع حد لمثل هذه المبادرات الجارحة للوجدان الجماعي للمغاربة، كونها إحدى آليات تكريس التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني بوساطة فرنسية.

لا.. ثم لا.. لن أصالح ولو وزنوني ذهبا!

بيان صادر عن حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرشيدية والنواحي